



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

محضر الجلسة الاولى

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس  
الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين ٢٦/ ذو الحجة ١٤١١  
هجريه الموافق ٨/٧/١٩٩١ ميلادية

العدد (١)

الجلد (٢٨)

#### - جدول الاعمال -

- | صفحة |  |
|------|--|
| ٤    | ١ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من تاريخ ٨/٧/١٩٩١                                    |
| ٢٣   | ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات   |
|      | أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب فيصل بن جازي  |
|      | ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب احمد الكوفحي  |
|      | ٣ - تلاوة الكتب الواردة:   |
| ٢٣   | أ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٠١١ تاريخ ٩١/٣/١٩ والمتضمن اعادة مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٠ الى المجلس |

هذا من الأعمال

ب - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٠١٢ تاريخ ١٩٩١/٣/١٩ والمتضمن اعادة مشروع قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠ الى المجلس

٢٤

جـ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٠٦٥ تاريخ ١٩٩١/٣/٢٣ والمتضمن اعادة القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩، قانون معدل لقانون ضريبة الدخل الى المجلس

٢٤

د - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٠٦٦ تاريخ ١٩٩١/٣/٢٣ والمتضمن اعادة القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩، قانون محكمة العدل العليا الى المجلس

٢٦

هـ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٣٠٦٧ تاريخ ١٩٩١/٤/١٣ والمتضمن احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية فرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١ على المجلس

٣٥

و - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٥٣٨٤ تاريخ ١٩٩١/٦/١٩ والمتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٩١ على المجلس مع اعطائه صفة الاستعجال

٣٩

٤ - تحديد موعد لتقديم الحكومة بياها الوزاري  
٥ - ما يجد من اعمال ( دعوة اللجان الدائمة والمؤقتة للاجتماع لملاء الشواغر فيها كل حسب اختصاصه

٤٠

٤٠

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة  
عينت يوم الخميس القادم ١٩٩١/٧/١١ الساعة العاشرة صباحا

٤٢

## مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ٢٦/ذوالحجة/١٤١١ هجري، الواقع في ١٩٩١/٧/٨ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى برئاسة (معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي)

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة/

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

فيصل بن جازي، احمد الكوفحي

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: د.

علي الخوامدة، يعقوب قرش، د. محمد ابو

فارس، د. حسني الشياح

وحضر من الحكومة:

١ - دولة السيد طاهر المصري: رئيس

الوزراء ووزير الدفاع

٢ - معالي المهندس علي السحيمات:

نائب رئيس الوزراء ووزير النقل والاتصالات

٣ - معالي المهندس رائف نجم: وزير

الاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية

٤ - معالي الدكتور عبدالله النصور:

وزير الخارجية

٥ - معالي الدكتور عيد الدحيات:

وزير التربية والتعليم

٦ - معالي الدكتور محمد الحموري: وزير

التعليم العالي

محضر الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩١/٧/٨ م ٣

٧ - معالي السيد باسل جردانة: وزير

المالية

٨ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير

التخطيط

٩ - معالي السيد عبدالكريم

الكناري: وزير السياحة والآثار

١٠ - معالي السيد عبدالكريم

الدغمي: وزير العمل ووزير شؤون رئاسة

الوزراء.

١١ - معالي السيد ثابت الطاهر: وزير

الطاقة والثروة المعدنية

١٢ - معالي السيد خالد الكركي: وزير

الثقافة ووزير الاعلام

١٣ - معالي المهندس سعد هاسيل

السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان

١٤ - معالي السيد عبدالسلام

فريجات: وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٥ - معالي السيد سليم الزعبي: وزير

الشؤون البلدية والقروية والبيئة

١٦ - معالي الدكتور عوني البشير:

وزير التنمية الاجتماعية

١٧ - معالي المهندس سمير قعوار:

وزير المياه والري

١٨ - معالي السيد محمد فارس

الطراونة: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

١٩ - معالي السيد جمال الحريشا: وزير

دولة

٢٠ - معالي السيد جودت السبول:

وزير الداخلية

٢١ - معالي السيد تيسير كنعان: وزير

العدل

هكذا من الله على

٢٢ - معالي الدكتور صبحي القاسم :  
وزير الزراعة  
٢٣ - معالي المهندس علي أبو الراغب :  
وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين .  
٢٤ - معالي الدكتور عماد العبادي :  
وزير الصحة  
٢٥ - معالي المهندس صالح  
أرشيدات : وزير الشباب  
١ - افتتاح الجلسة  
معالي رئيس المجلس : بسم الله الرحمن  
الرحيم وبه نستعين ، النصاب مكتمل بسم الله  
نفتح الجلسة  
السيد الأمين العام جدول الأعمال  
السيد الأمين العام : شكرا معالي  
الرئيس ، جدول الأعمال  
١ - تلاوة الأمانة الملكية السامية المتضمنة  
دعوة مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة  
استثنائية اعتبارا من تاريخ ١٩٩١/٧/٨  
(وهنا وقف جميع من في القاعة)  
بسم الله الرحمن الرحيم  
نحن الحسين الأول ملك المملكة الاردنية  
الهاشمية  
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من  
الدستور نصدر اراءتنا بما هوأت :  
يدعى مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة  
استثنائية اعتبارا من ١٩٩١/٧/٨ من  
اجل اقرار الامور التالية

١ - البيان الوزاري للحكومة  
٢ - مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة  
١٩٩١  
٣ - مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة  
١٩٩١  
٤ - مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة  
للسنة المالية ١٩٩١  
٥ - مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠  
٦ - مشروع قانون معدل لقانون العقوبات  
لسنة ١٩٩٠  
٧ - مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة  
١٩٩٠  
٨ - مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة  
١٩٩٠  
٩ - مشروع قانون الاستيراد والتصدير لسنة  
١٩٩٠  
١٠ - قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨  
قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار  
١١ - قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٦  
قانون صندوق التقاعد  
١٢ - قانون مؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٦  
قانون معدل لقانون الدين العام  
١٣ - قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥  
قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني  
١٤ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٩  
قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني  
١٥ - قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني  
١٦ - قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني

١٧ - قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥  
قانون معدل لقانون البنوك  
١٨ - قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون نقابة المهندسين  
١٩ - قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٣  
قانون معدل لقانون مؤسسة عالية الخطوط  
الجوية الملكية الاردنية  
٢٠ - قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٧٤  
قانون معدل لقانون مؤسسة  
عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية  
٢١ - قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٠  
قانون معدل لقانون مؤسسة  
عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية  
٢٢ - قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٤  
قانون معدل لقانون مؤسسة  
عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية  
٢٣ - مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين  
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة  
المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١  
٢٤ - مشروع قانون المؤسسة العامة للسكان  
والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠  
٢٥ - مشروع قانون حماية حق المؤلف لسنة  
١٩٩٠  
٢٦ - مشروع قانون معدل لقانون اصول  
المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠  
٢٧ - مشروع قانون معدل لقانون صندوق  
شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة  
١٩٩٠  
٢٨ - مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة  
١٩٩٠  
٢٩ - مشروع قانون محكمة بلدية الكرك لسنة  
١٩٩٠  
٣٠ - مشروع قانون محكمة بلدية المرقى لسنة  
١٩٩٠  
٣١ - مشروع قانون الغاء قانون مقاومة  
الشبيوعية لسنة ١٩٩٠  
٣٢ - مشروع قانون تنظيم الاستثمارات  
الاجنبية لسنة ١٩٩٠  
٣٣ - مشروع قانون معدل لقانون الضريبة  
الاضافية لسنة ١٩٩١  
٣٤ - مشروع قانون مؤسسة تنمية الصادرات  
الاردنية لسنة ١٩٩١  
٣٥ - مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان  
اثمان الصادرات لسنة ١٩٩١  
٣٦ - مشروع قانون جامعة الزرقاء لسنة  
١٩٩١  
٣٧ - قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم  
النظامية  
٣٨ - قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم  
النظامية  
٣٩ - قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس  
النواب  
٤٠ - قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس  
النواب  
٤١ - قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٩  
قانون صندوق شهداء الدفاع المدني العام  
٤٢ - قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٨٩  
قانون البناء الوطني الاردني



- ٤٣ - قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٩  
قانون رعاية المعوقين
- ٤٤ - قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٧٩  
قانون رخص المهن
- ٤٥ - قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون رخص المهن
- ٤٦ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩  
قانون الجامعات الاهلية
- ٤٧ - قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢  
قانون المجلس الطبي الاردني
- ٤٨ - قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون المجلس الطبي الاردني
- ٤٩ - قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨  
قانون التامين
- ٥٠ - قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون التامين
- ٥١ - قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٩  
قانون الشركات
- ٥٢ - قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون الشركات
- ٥٣ - قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون ضريبة الدخل
- ٥٤ - قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩  
قانون محكمة العدل العليا
- ٥٥ - قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون التعليم العالي
- ٥٦ - مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠
- ٥٧ - مشروع قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٠
- ٥٨ - قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون الضريبة على الاستهلاك
- ٥٩ - قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨  
قانون التربية والتعليم
- ٦٠ - قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨  
قانون الضمان الاجتماعي
- ٦١ - قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨١  
قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي
- ٦٢ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٤  
قانون اتحاد المزارعين
- ٦٣ - قانون مؤقت رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦  
قانون تنظيم المدن والقرى والابنية
- ٦٤ - قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٦٧  
قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية
- ٦٥ - قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣  
قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية
- ٦٦ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٧٥  
قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية
- ٦٧ - قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٧٨  
قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية
- ٦٨ - قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٩  
قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية
- ٦٩ - قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٧٧  
قانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها

- ٧٠ - قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٢  
قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها
- ٧١ - قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٤  
قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها
- ٧٢ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣  
قانون الجمارك
- ٧٣ - مشروع قانون معدل لقانون الجمارك لسنة ١٩٨٦
- ٧٤ - قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٧٨  
قانون اضافي لقانون الجمارك والمكوس
- ٧٥ - قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار
- ٧٦ - قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢  
قانون المالكين والمستأجرين
- ٧٧ - قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٣  
قانون نقابة الصحفيين
- ٧٨ - قانون مؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦  
قانون الاحوال الشخصية
- ٧٩ - قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٧  
قانون معدل لقانون الاحوال الشخصية
- ٨٠ - قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦  
القانون المدني
- ٨١ - قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥  
قانون معدل لقانون بنك الاسكان
- ٨٢ - قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٥  
قانون معدل لقانون بنك الاسكان
- ٨٣ - قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٧  
قانون معدل لقانون بنك الاسكان
- ٨٤ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩
- قانون المواصفات والمقاييس
- ٨٥ - مشروع قانون رفع المسؤولية نتيجة انهاء الاحكام العرفية لسنة ١٩٩١
- ٨٦ - مشروع قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩١
- ٨٧ - مشروع قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٩١
- ٨٨ - مناقشة تقارير ديوان المحاسبة ٨٧/٣٦، ٨٨/٣٧، ٨٩/٣٨
- ٨٩ - مناقشة استراتيجية المياه
- ٩٠ - الاستمرار في التحقيقات النيابية المتعلقة بالقضايا المالية والادارية ١٩٩١/٧/٤
- وزير الداخلية رئيس الوزراء (وهنا جلس الجميع)
- معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان قبل ان نبدأ بجدول الاعمال بقية البنود، اود ان اشير الى ان مجلسكم الموقر قد تقدم بطلب دورة استثنائية اعتبارا من ١٩٩١/٥/٤، وقدم جدول اعمال محدد في ذلك الطلب، وبعد صدور الازادة الملكية السامية بدعوة مجلسكم الى هذه الدورة الاستثنائية، تبين ان هناك بعض البنود قد رفعت وبعض البنود قد اضيفت وان هذا الكم الهائل من جدول الاعمال يدل على عظم المسؤولية الملقاة على عواتقكم واننا بامس الحاجة الى بذل اقصى الجهود لئلا تبقى من زمن هذه الدورة الاستثنائية. لقد اضيفت مشروعات جديدة الى جدول الاعمال وهي مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١

ومشروع قانون مؤسسة تنمية الصادرات الاردنية لسنة ١٩٩١، ومشروع قانون المؤسسة الاردنية لقانون ضمان الثمان الصادرات لسنة ١٩٩٠، مشروع قانون جامعة الزرقاء ١٩٩١، مشروع قانون حماية الاقتصاد الوطني ١٩٩١، مشروع قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة ١٩٩١، مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٩١. هذه جميعا اضيفت الى جدول الاعمال المقدم من مجلسكم الموقر، وصل منها المشروع الاخير مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية وستصل بقية المشروعات تباعا، لم يشمل جدول الاعمال الموضوعات التالية :-

مشاير قوانين جديدة لتقابة المعلمين والاتحاد العام للطلبة والشباب والانتخابات العامة والعمل، مناقشة الوضع السياسي العام واثار حرب الخليج، متابعة تدريب المواطنين وتسليحهم ضمانا لتحقيق منعة البلاد، مناقشة السياسة الزراعية، مناقشة آليه عمل ديوان المحاسبة، وردت في التقارير ولم ترد الالية، مناقشة سياسة النقل العام، ويبقى لدى المجلس كم هائل من الاعمال نسأل الله ان نتعاون جميعا لتحقيق اكبر قدر من هذا العمل الكبير الملقى على عواتقنا جميعا، اخواني ما تم انجازه في الدورة العادية كان كبيرا والحمد لله وكنا نتمنى ان يستمر حفاظا على الزمن ولكن الظروف التي مرت حالت دون استمرار الدورة بزم اوسع مما هي عليه الان. ما قام به المجلس الكريم على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي كان كبيرا، فلكم الشكر الجزيل على جهودكم.

فانتم المثل الصادق لما يفرزه هذا الشعب الكريم من عطاء خير وقد كان شعبنا قد افرزكم نخبة طيبة مباركة تمثلون شعبكم احسن تمثيل وياتخابات حرة نزيهة ارادها جلاله الحسين لتكون التمثيل الصادق لهذا الشعب وقد كنتم كذلك بحمد الله، علينا جهود كبيرة يجب ان نتعاون عليها وامامنا وقت محدد لعمل اللجان وعمل المجلس واتمنى ان نتفق على جلسات حدها الاذن جلستان في الاسبوع، الحد الاذن اقول وآمل من اخواني رؤساء ومقرري اللجان الدائمة والمؤقتة ان تكون اللجان في حالة انعقاد دائم وكل ذلك لان الوقت محدود وما هو مطلوب كبير وكبير جداً، فبتعاونكم وجهدكم الثمر المبارك نصل الى ما نريد باذن الله

قبل ان نبدأ بجدول الاعمال، البند الثاني، الاستاذ لث الشيللات تفضل

السيد لث الشيللات: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، لقد تفضلتم وشرحت عن الموضوع الذي كنت اريد ان اسأل عنه ولكن لم نهي الاستفسار، المجلس رغب ان يضع جدول اعمال، تلك رغبة المجلس، ورغبة المجلس هو سبدها وتنفيذ رغبة المجلس وللسلطة التنفيذية ان تضيف على جدول الاعمال ما تشاء فذلك ايضا من شأنها، اما ان يغير في جدول الاعمال وان يشطب بعض المواضيع التي وضعها المجلس فاني ارى في ذلك تجاوزا على هذا المجلس، واستوضح من الرئاسة الجليلة، كيف تم ذلك مع ان التنسيق يجب ان يكون ما بين الرئاستين وان لا يمر هذا علينا ونجتمع اليوم تحت الامر الواقع وعلينا ان نتخذ

في هذا الموضوع موقفا حتى لا يمر هكذا، اضافة الى ذلك، كانت رغبة المجلس ان يجتمع في النصف الثاني من شهر ايار، بعد ١٥ ايار، بالنصف الثاني من شهر ايار وهذا نحن اليوم نجتمع في الشهر السابع من السنة، ايضا هذا تجاوز على رغبة المجلس، المجلس يرغب في امور يرفعها حسب الاصول الدستورية ولا يعدل فيها لان هذه هي رغبة المجلس، استوضح من سيدي الرئيس لماذا جرى هذا وما هو تصرف الرئاسة في هذا الموضوع وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عبدالرحيم العكور

السيد عبدالرحيم العكور: يمكن نفس التساؤل الذي يطرحه الاخ ليث، انه هذا المجلس الكريم هو الذي اختار عقد الدورة الاستثنائية ولم تكن من غيره ابتداء، فهو الذي قرر قبل نهاية الدورة العادية طلبا تقدم به لعقد دورة استثنائية فمارس حقه الدستوري، وحدد الموعد من قبل المجلس، والمواضيع كلها تماما حددت بالطلب الذي قدم لمعالي الرئيس ليقدم حسب الاصول، نفاجيء فعلا بحذف كثير من القضايا التي رغب بها المجلس وكنا نتمنى على الرئاسة الجليلة ان تعلم النواب قبل انعقاد الجلسة ان هناك تجاوزا على طلبات المجلس وان يكون لها تفسير قبل ان نجلس حتى يكون هذا هو التصرف السليم في نظري وشكرا

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدكتور فوزي

الدكتور فوزي الطعيمة: شكرا معالي

الرئيس، أثير نفس التساؤل الذي اشار به زميلاي، واشير الى قضية اعتبرها اساسية وملحة حذفت، المسألة الزراعية، فما هو المزاج الذي سيطر على قضية حذف او ابقاء بعض المواضيع؟ وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ علي الفقير

الدكتور علي الفقير: شكرا سيدي الرئيس، مع تأييدي لما قاله الاخوة الكرام في موضوع ما تضمنته الارادة الملكية من مواضيع البحث، الا انني استدرك وابين الناحية الدستورية فقط الواردة في الدستور، ونحن وقافون عن هذه النصوص ما دمنا قد التزمنا بها. في المادة (٨٢) من الدستور، الفقرة الثالثة منها (لا يجوز لمجلس الامة ان يبحث في اية دورة استثنائية الا في الامور المعينة في الارادة الملكية التي انعقدت تلك الدورة بمقتضاها) وباعتقادي ان الامور التي وردت في الارادة الملكية تتضمن غالبية ما طلبه المجلس الا في قضايا محدودة جدا، وهل باعتقادنا سنبحث جميع ما ورد في الارادة في هذه الدورة؟ هنا السؤال، اذا كانت الدورة لا تستوعب بحث هذه القضايا نسأل سؤالا اخر، هل هناك اولوية لما حذف على ما ذكر؟ باعتقادي ما ذكر له الاولوية في التقدم على ما حذف ولذلك نرجيء هذا القضايا حتى لا نوجد حساسية بين السلطات وعندها نرى ان الاختصار على ما ورد رغم ان ما ورد كثير وكثير جدا، ارى ان المجلس سيستغرق وقتا طويلا جدا قبل الفراغ من هذه القضايا. لذلك ارى ان تجاوز المجلس فيما اورده من رغبة في قضايا

هكذا من العمل



محدودة لا ينبغي ان نجعل منها قضية قضائية ونحاول ان نعرف عملنا في هذه القضية وباعتقادي المضي فيها ورد في الارادة يكفي وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ بسام

السيد بسام حدادين: شكرا سيدي الرئيس، كزملائي كنت اتمنى ان تتضمن الارادة الملكية بعض القضايا ذات الاهتمام والتي جرى التعبير عنها بالطلب الذي تقدم به الزملاء، لكن اعتقد كما تفضل ايضا الدكتور علي الفقيه، مساحة الدورة الاستثنائية لن تزيد عن شهرين بتقديري ولدينا ما نفعله خلال هذين الشهرين ولذلك اقترح ان يوضع على الدورة العادية القادمة كافة البنود التي جرى استثنائها لتوضع على اولوية الدورة القادمة وشكرا

معالي رئيس المجلس: هذا الموضوع اتوقع انه اصبح واضحا، وقصدت ان ابين ما اضيف وما حذف، لكن ما قاله اخواني من ارساء تقاليد لعمل المجلس، التشاور مطلوب ورغبة المجلس دستورية كما جاء في البند (٢) من المادة (٨٢) واعتقد ان الظروف التي مرت فيها بعض ما يقال حول انعقاد الدورة وكنا نتمنى ان تبدأ من ١٩٩١/٥/٤ كما طلب الاخوة النواب، لكن ظروف مرت، موضوع الميثاق، تشكيل حكومة جديدة، ايضا ما جاء في جدول الاعمال من قضايا كثيرة وكثيرة جدا يصعب على المجلس ان يقوم بها في هذا الوقت المحدد واعتقد انه عند هذا الحد اصبحت القضية واضحة، تحدث عدد من الاخوان وما جاء من

اضافة وحذف بالاضافة الى ما هو موجود هو كثير جدا كما قلت. واود باسمكم ان اهنيء دولة الرئيس واخوانه الزملاء على الثقة الملكية الغالية ونفتح الباب باعطاء الدور للدولة الرئيس بالتعليق على ما اثاره الاخوة الزملاء، دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء: شكرا معالي الرئيس، فيما يتعلق بما اثاره بعض الزملاء النواب الكرام اريد ان اقول انه فيما يتعلق بهذه الحكومة فقد سارعت للتقدم بتحضير عقد دورة استثنائية وهي لم تتوان في التأخير وقد قامت بواجبها وبسرعة في هذا المجال، اما بالنسبة لمشاريع القرارات او ما هو كان مطلوب ذكره في الارادة الملكية ارجو ان اشير الى ان هذه الحكومة قد تقدمت بعدة مشاريع اساسية تتعلق بانتهاء الاحكام العرفية، واخرى مثل قانون الاحزاب ونعتقد بان هذه القوانين وهي اساسية كما قلت سوف تأخذ الكثير من وقت مجلسكم الكريم وترغب باعطاءها الافضلية والاولوية، اضافة الى ذلك فان هناك بيان وزاري سيقدم لهذا المجلس الكريم وسوف يتحدث عن سياسات هذه الحكومة وقد يقدم البيان افكارا جديدة، لذلك رأينا من المناسب طلالا انها حكومة جديدة وهناك بيان وزاري جديد وهناك افكار جديدة رأينا من المناسب ان نؤجل بعض الامور التي كانت مدرجة على طلب اصحاب السعادة والمعالي النواب اضافة ايضا الى ما تفضل به الاستاذ علي الفقيه بالنسبة للناحية الدستورية وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا دولة

الرئيس، هذا الموضوع كموضوع يتوقع انه توضح، استاذ ليث يمكن في وقت قادم ان يقال ما تريد، تفضل اخ فارس

السيد فارس النابلسي: معالي الرئيس، ما تفضل به الزملاء المحترمين هو قضية دستورية ومبدئية، هل من صلاحيات الحكومة ان تختزل ما طلب مجلس النواب ام لا؟ مجلس النواب بالاغلبية المطلقة طلب عدة مواضيع، شطبت منها عدة مواضيع، واخذ بمواضيع اخرى، فهل من حق الحكومة ان تخطب ما طلب منها مجلس النواب؟ وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ ابوزنط

السيد عبدالمعتمد ابوزنط: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا معالي الرئيس، ان هذا المجلس الكريم يوم ان طالب بالدورة الاستثنائية طالب بحق شرعي شوري وبحق دستوري، وتقدم برغباته حتى تتضمن هذه الدورة الاستثنائية. فلذلك هذه الممارسة الشرعية الشورية الدستورية التي تمثل هذا الشعب الكريم الابي تقتضي بالحاج وتأكيد ان نطالب رئاسة المجلس الكريم باطلاع المجلس الكريم على المقارنة الحرفية النصية بين كتاب رغبات المجلس الكريم وبين كتاب السلطة التنفيذية المرفوع الى جلالة الملك بين يدي الدورة الاستثنائية، وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، استاذ حسين مجلي

السيد حسين مجلي: شكرا سيدي

الرئيس، اعتقد ان السؤال الذي طرحه الزملاء سؤال بدرجة كبيرة من الاهمية، خاصة في مطلع حياة حكومة جديدة قدمت تحت مقولة انها جاءت لتعمق الحياة الديمقراطية وحماية الدستور، وبرأيي ان السؤال المطروح مجدداً هو من الذي يملك ان يحدد جدول اعمال الدورة الاستثنائية عندما يكون طلب انعقاد هذه الدورة من المجلس؟ واضح ان المجلس وحده هو الذي يحدد جدول الاعمال عندما يكون الطلب منه، ارى ان هذه الحكومة بدأت حياتها العملية بالعدوان على الدستور، واعتقد ان هذا خرق دستوري لا يجوز ان يغطي بان المجلس خلال الدورة الاستثنائية لا يمكن ان ينجز اعمال او جدول الاعمال المطروح عليه، انا اعي ان احد القوانين مثل القانون المدني يحتاج لاكثر حتى من دورة عادية، لكن حقيقة هذا جدول الاعمال كان واضح لدى المجلس انه وضع جدول اعمال ليكون تحت مكتته او في امكانيته ان يرى ويحدد ما يمكن ان يراه منها حسب الاولويات، ولذلك فاني اكرر ان هذه الحكومة في مطلع بدء عملها بدأت في اختراق الدستور والعدوان عليه وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي عبدالسلام فريجات

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكرا معالي الرئيس، الحقيقة ما اريد ان اقوله هنا، فيما يتعلق بما يثيره الاخوة الزملاء ان الارادة الملكية الصادرة بدعوة المجلس هي صادرة كما هو نصها بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٨٢) وليس بمقتضى الفقرة الثانية من المادة

(٨٢) التي تعقد بناء عليها الدورة الاستثنائية بطلب من المجلس، فصاحب الجلالة استعمل حقه الدستوري بموجب نص الفقرة (١) وهو حق مشروع له بموجب الدستور، له ان يحدد به الامور التي تبحث على جدول اعمال الدورة الاستثنائية. ومن هذا المنطلق لا ارى هناك اية مخالفة دستورية في هذا الموضوع وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ عبدالباقى

السيد عبدالباقى جو: بسم الله الرحمن الرحيم، الدورة الاستثنائية تمتاز بانها دورة انجاز وعمل، بعيدة عن الخطب والمناقشات الخارجية عن ما جاء في الارادة الملكية السامية، امامنا دورة عادية وبين الدورتين شهران فحسب، وبماكاننا ان ننجز ما نستطيع انجازه في هذه الدورة والخير في القادم. فاذا اردنا ان نعمل نرجو ان لا يضيع وقتنا في الخطابات والمناقشات حتى في الدورة الاستثنائية التي يجب ان تستغل في الانجاز والعمل وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ منصور سيف الدين

السيد منصور سيف الدين: زيادة على ما ذكره الزملاء النواب من مغالطة دستورية وتعدي عليه، ارى بانه قد تم ايضا تعدي على حق المجلس، لكن حتى المسألة التي نرى وجوب التحدث عليها هنا بان الحكومة لم تضع ضمن الارادة كثيرا من القضايا الملحة والضاغطة على الأردن حكومة وشعبا، وخاصة ذيول ما حصل ويحدث في الكويت على سبيل المثال وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ ليث الشيبيلات

السيد ليث الشيبيلات: معالي الرئيس، الموضوع واضح جدا وقد تفضل الزميل حسين مجلي وشرحه بنصوص تعبر عما في مكتوبة قلوبنا، هنالك تعد على الدستور وما تفضل به الاخ عبد السلام فرحات تعدي اخر على الدستور عندما يدعي المجلس بناء على المادة (٨٢) (١) بينما يجب ان يدعى على المادة (٨٢) (٢) اي انه اغفل كليا طلب المجلس، يجب ان لا يغفل طلب المجلس وهذا امر مهم. وانا اوجه كلامي لمعالي الرئيس لانه ليس فقط القضية قضية مجلس الرئاسة وهذا من اهم مواضيع الرئاسة كيف يتم الاتفاق مع السلطة التنفيذية بحيث لا يتجاوز على هذا المجلس وكان الاخرى بالرئاسة ان لا تدعو المجلس الى الاجتماع ما لم تبت هذا الموضوع مع السلطة التنفيذية وشكرا

معالي رئيس المجلس: معالي محمد فارس الطراونة

معالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء: شكرا معالي الرئيس، حقيقة لا اجد فيه خروجاً على الدستور للملك الصلاحية ان يدعو الدورة الاستثنائية بناء على طلب المجلس او بناء على قناعته هو، وحيث انه ورد في هذه الدورة الاستثنائية مجموعة تشريعات جديدة لم تكن واردة ولم تطلب من مجلس النواب، فكان قرار جلالة الملك بالدعوة على اساس الفقرة (٨٢/١) تضمنت عددا مما طلبه النواب وتضمنت عددا اخر مما تقدمت به الحكومة، واذا اردنا ان نحترم الديمقراطية والدستور فما علينا

الا ان نختصر الوقت وتعاون بروح الفريق لانجاز بعض التشريعات الهامة وشكرا معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ جمال حداد

السيد جمال حداد: اعتقد انه في الدورة الاستثنائية الماضية قطعنا اعمال الدورة الاستثنائية لامر مهم وحدث عظيم وهي احداث الخليج، لما بالكم اليوم تنتظر مشات الوف من المهجرين من دول الخليج والسعودية وكل انحاء العالم الى هذا الوطن ودون ان يرد اي تلميح او دراسة لهذا الموضوع في حدث مشابه لاحداث الخليج على امن واستقرار الاردن وفلسطين والعالم العربي بشكل عام، ان عدم ورود هذا البحث في الدورة الاستثنائية، رغم ان هذا الحدث جاء مع تشكيل الحكومة تعمق اكبر واكبر، ارجو ان تأخذ الرئاسة الجلية في هذا الموضوع وشاكرين

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي وزير الداخلية

معالي وزير الداخلية: شكرا معالي الرئيس، جرى الحديث عن تجاوز دستوري ولذلك اتقى على المجلس الكريم ان نقرأ معا النصوص الذي تحكم هذا الموضوع وتفصل فيه بصورة جلية

المادة (٨٢) الفقرة (الاولى) تقول: للملك ان يدعو عند الضرورة مجلس الامة الى اخر النص، الفقرة (الثانية) تقول: يدعو الملك مجلس الامة للاجتماع في دورة استثنائية ايضا

مضى طلبت ذلك الاغلبية المطلقة لمجلس النواب بعريضة موقعة منها تبين فيها الامور التي يراد البحث فيها

ثم تأتي الفقرة (الثالثة) لتعالج كل هذه الحالات فتقول: في اي حالة وبناء على اي منها تمت الدعوة ونصها ينصرف الى ما ورد في الفقرتين: لا يجوز لمجلس الامة ان يبحث في اي دورة استثنائية الا في الامور المعنية في الارادة الملكية التي انعقدت تلك الدورة بمقتضاها

اذن فالنصوص واضحة في انها اعطت جلالة الملك الحق في ان يحدد في الارادة الملكية السامية الامور المعنية التي يجوز ان تبحث سواء تمت الدعوة بمبادرة من جلالتة او بناء على عريضة موقعة من حضرات النواب او العدد المطلوب من حضراتكم وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا الاستاذ عبد الرحيم العكور.

السيد عبد الرحيم العكور: حتى نكون نحن واضحين، نبحت نحن في قضية الدستورية وما نحاول نلف حول الدستور، مجلس النواب في الدورة الاستثنائية يدعى في حالتين اما ابتداء بطلب من جلالة الملك وهذا حقه يمارسه او ان مجلس النواب يدعو الى جلسة والملك يوافق على ارادة المجلس، على فرض انا اسأل السؤال التالي: اذا قرر المجلس الدعوة الى دورة استثنائية باغلبية مطلقة كما هو ورد في المادة (٨٢) الفقرة (٢) اذا رغب المجلس في عقد دورة استثنائية باغلبية مطلقة هل لجلالة الملك ان يرفض هذا الطلب؟ هذا السؤال، اذا كان له ان



يرفض هذا الطلب معنى ذلك من حقه ان يشطب كل ما طلبناه، لكن اذا كان الطلب في المادة (٨٢) الفقرة (٢) اننا نحن الذين طلبناه، فلا اعتقد ان هناك تجاوز على طلب المجلس وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا معالي الاستاذ الشريدة

السيد عبد المجيد الشريدة: وضوح المادة التي تجيز للمجلس، الفقرة الثانية كما وردت في كلام معالي وزير الداخلية، الفقرة (٢) من المادة (٨٢) ان الامور تحددها العريضة التي توقع بثلاثي النواب، التي بموجبها يلتزم المجلس عقد جلسة استثنائية، فهذه الامور التي تحددها هذه الفقرة كما تحدد الطلب من جلالة الملك لدورة استثنائية تحدد الامور التي يجب مناقشتها في هذه الجلسة، فالعريضة التي رفعت الى المقام السامي من اجل جلسة استثنائية ايضا كانت تتضمن هذه البنود التي يرسد المجلس ان يبحثها، لكن عندما عادت الامور التي صدرت بالارادة السامية فيما يتعلق بجدول اعمال المجلس اغفلت بعض مشاريع القوانين، وازافت بعض مشاريع القوانين، لذلك حددت هذه الفقرة الامور التي بموجبها يريد المجلس المناقشة لامور معينة، وهذه حددت في الطلب في الوثيقة التي رفعت الى جلالة الملك لذلك اعتقد ان الارادة الملكية السامية لعقد جلسة استثنائية يجب ان تحدد ضمن الامور التي رفع بها هذا القرار وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ علاوي

السيد عبد الحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم، انا فقط اريد ان اعطي وجهة نظري، اولا الحقيقة الحكومة السابقة كانت عرضت وجهة نظرها بعدم ضرورة وجود دورة استثنائية وعللت ذلك بان الحكومة مشغولة في انجاز المواطنين، ثم اصر المجلس على ضرورة هذه الدورة وقدمها بالطريقة الدستورية

ثانيا: لو لم يطلب المجلس عقد دورة وعقدت مبادرة من الحكومة ويتسبب لجلالة الملك فهذا تنطبق عليه الفقرة الاولى من المادة التي ذكرها الاخوان، لكن اما ولم يحصل ذلك وتقدم المجلس بطلب، ارجو ان لا نبعد عن النقطة الاساسية والتي هي دستورية وهي متعلقة باحترام المجلس، اما اذا مجالس شكلية ماشي حاله، ليس هناك مشكلة لذلك ارى انه ما دام المجلس طالب بالدورة والحكومة وافقت عليها يفترض حقيقة ان يحصل احترام لارادة المجلس وبالتالي احترام لارادة الشعب واذا كان هناك امور ضروري ان تعدل وتضاف فالباب مفتوح باستمرار بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ويجب ان تكون هذه هي العلاقة، اما هذا فانا اسجله تسجيل وارجو ان يكون فيه شيء ضمن الدستور والقانون وبطريقة اخوية ارجو احترام ارادة المجلس، انا لا ارى ان هناك احترام لارادة النواب في هذا الامر وان كان يبدو بسيطا

ثالثا: هناك امور ضرورية حقيقة نختلف على الاولويات، انا من استعراض ما جاء في جدول اعمال الجلسة الاستثنائية أغرق المجلس بمجموعة من مشاريع القوانين المؤقتة وكنت افترض حقيقة وانا لست احرص من اخواني في

كل مكان ان تطعم هذه القضايا فهناك امور مثلا قانون نقابة المعلمين يتأثر به (٦٠) الف مواطن في الاردن بغض النظر انه نأخذ اولا نأخذ به، لكن ارادة (٦٠) الف معلم من الذين يعلموا اجيالنا تحمل هذه الارادة وتطلب من المعلم ان يصنع جيلا. ثم اجيالنا، قانون الاتحاد العام لطلبة الاردن ونحن نطالب بارساء الديمقراطية فلذات اكيادنا النخبة التي ستحكم البلد في المستقبل، صورتنا في الداخل وفي الخارج، ايضا ان نعمل ١١٩ ثم السياسة الزراعية، ثم مثل ما قالوا الاخوان كثير من القضايا اهملت، فانا فقط اكرر ان ارادة المجلس لم تحترم ويفترض ان يكون هناك نوع من الموقف بين الحكومة والمجلس لاحترام ارادة المجلس وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عيسى مدانات

السيد عيسى مدانات: شكرا سيدي الرئيس، بداية ارجو ان اعلن حرصي التام والمطلق على ضرورة التقيد بالدستور وعدم الخروج عليه، ولكنني في مثل هذه الظروف الملموسة اريد ان اؤكد ان حرصنا على الدستور ينبغي ان يتناول ليس الشكليات وانما المضمون، لكي اوضح كلامي، اقول ما يلي:

في عداد القضايا التي طلب مجلسنا الكريم بحثها في هذه الدورة الاستثنائية مسألة السياسة الزراعية، كانت قد قدمت لنا ورقة عمل في السياسة الزراعية من وزير اخ كريم لنا في وزارة سابقة، والان تغير الظروف وجاءت وزارة جديدة وجاء وزير للزراعة جديد. من

اجل ذلك اشعر اننا عندما نناقش ورقة معالي وزير الزراعة السابق نكون قد سبقنا الحدث وربما ان نتقدم الحكومة الجديدة ووزير الزراعة الجديد بورقة عمل جديدة تأخذ منحاً اخر في النهج الزراعي مثلا، قضية اخرى ايضا حول السياسة المائية، قدمت لنا ايضا ورقة عمل بخصوص السياسة المائية من وزير كريم سابق ومن وزارة سابقة. الان، يوجد وزارة جديدة ووزير للمياه جديد ربما انه سيتقدم لنا بورقة عمل جديدة، ويمكن ان نعطي امثله كثيرة في هذا المجال، اذن المسألة ليست شكلية، التقيد بالدستور، وانما يجب ان نراعي المضمون، فهناك ظروف العلم يقتضي وكذلك المصلحة العملية الحسية والظروف الملموسة يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار. هناك ظروف ملموسة جديدة قد تغيرت، من اجل ذلك يجب اخذها بعين الاعتبار عندما نناقش هذه المسألة. هذا هو اعتقادي ولذلك انا اقول انه مع حرصنا على مراعاة الدستور في كل شأن اعتقد انه ينبغي ان نهتم بالجوهر وليس بالشكل، ولذلك انا اعتقد ان اماننا اعمال كثيرة ولا اعتقد ان الفسحة الموجودة لدينا كافية حتى لتغطية المسائل المطروحة. واذا كان لابد من حسم هذه المسألة وتوفيرا للوقت فلنحول هذه القضية الى المجلس العالي لتفسير الدستور وشكرا لكم

معالي رئيس المجلس: الدكتور يوسف الخصاونة

الدكتور يوسف الخصاونة: بسم الله الرحمن الرحيم، اعتقد ان المسألة التي اثارها سعادة النائب ليث الشيبيلات في غاية الامة

هذا من الشاغل



ليس لأنها تحد أو تتحدث عن مواد وقوانين سوف يناقشها المجلس، لكنها لأنها تتحدث عن ذكريات اليمّة لشعبنا من ممارسة مركز اتخاذ القرار حيث لم يحترم مركز اتخاذ القرار في يوم من الأيام إرادة هذا الشعب وحرية اختياره، لقد أراد هذا المجلس أن يناقش أموراً معينة بغض النظر عن أهميتها وأراد هذا المجلس الذي يمثل الشعب بانتخابات حرة نزوية باعتراف كل المسؤولين في هذا البلد، أراد أن يجتمع في ٥/١٥، لم يحترم مركز اتخاذ القرار الوقت الذي حدده المجلس كما لم يحترم المواد. وأحب أن أقول لأخي ليث ولن ساندته فيما تحدث به، أن مسألة احترام القرار واحترام الحياة الدستورية مسألة حضارية من الصعب أن يمر الناس إليها جراً وأن تحدثوا عنها في كل المناسبات. لا بد لشعبنا أن يقدم الكثير من التضحيات من أجل أن نحترم إرادته وأن يحترم طلبه وأن يحترم وقته، أنا اعتقد أن صوت العقل لم يرجح في هذا واعتقد أن الحكومة الجديدة مع احترامي لكثير من شخصها قد بدأت عملها بممارسة عرقية بعيدة عن الممارسة الديمقراطية رغم أنها رفعت شعار إلغاء الأحكام العرفية وشكراً

معالي رئيس المجلس: الدكتور ممام سعيد

الدكتور ممام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس من خلال مقارنتي بين طلب هذا المجلس الكريم الذي تقدم به من أجل عقد الدورة الاستثنائية وما ورد من بنود في طلبه، ثم ما ورد بعد ذلك في جدول أعمالنا اليوم يتبين لي أن الفرق أو الفارق ليس كبيراً،

وإنما حذفت مواد في ظني أن أكثرها يدور حول سلطة رقابة المجلس على السلطة التنفيذية، وهذا في رأيي يدل على أن السلطة التنفيذية لا تحب أن يكون للمجلس رقابة على سلطتها التنفيذية. هل من المفيد أن تعقد دورتنا لشهرين أو أكثر وهناك أعمال كثيرة للحكومة يحظر على المجلس أن يتكلم فيها، أو أن يتداول في شؤونها مع العلم أن هنالك أخطاراً كثيرة تحيق بالبلد؟ فمثلاً موضوع قضايا الدفاع عن الوطن، عندما وجد المجلس أن هذا هاجساً مهماً وخطيراً وكل مواطن في هذا البلد يشعر أنه لا بد أن يتم مجلس النواب بقضايا الدفاع عن الوطن وقضايا أعداد الأمة للمقاومة. وهذا أمر يجب أن لا يحذف بحال من الأحوال وحذفه والتحسن منه دليل على أن هنالك وراء الأمور ما لا يحمى، كذلك بعض البنود المتعلقة بأزمة الخليج وأثارها ونحن نعيش في هذه الأزمة، ندعي لحذف هذا الأمر الذي هو هاجس كل مواطن، لذلك في رأيي أن هناك تحسناً من السلطة التنفيذية أسقطته على هذا الجدول الذي هو بين أيدينا وشكراً

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير  
الدكتور علي الفقير: سيدي الرئيس، أرجو من الأخوة الزملاء الكرام أن ينظروا إلى القضية بمنظار فقهي دستوري بحث ولا يتخذوا من ذلك بوابة للطغ على الحكومة، فأرى أن الحكومة جبهتها واسعة وباعتقادي أننا نريد أن نهاجمها من الجبهة التي لا جنود لها للحماية، أما النقاط الشبه حصيلة فأرجو أن لا يكون الطغ من خلالها، فباعتقادي أن هذا الموضوع الفقهي الدستوري يتعلق بالمادة (٨٧) من الدستور التي

أن الموضوع معروف في الطرق وهو أن يتقدم عشرة من النواب باقتراح تعديل الدستور وعندئذ نقول إذا تقدم المجلس الكريم بنقاط معينة فيجب أن تتضمنها الإرادة الملكية عند عقد الدورة، وعندئذ يكون الفقه الدستوري نص صراحة على الزامية مرادنا ورغبتنا. لكن نص الفقرة الثالثة تبين أن الإرادة لجلالة الملك وهو صاحب الصلاحية المطلقة فيها، ولذلك أرى أن نفرغ من هذه القضية والطمح على الحكومة جاري واستنشوية والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء: الواقع أنني أريد أن أؤكد على أن هذه الحكومة هي حكومة تنقيد بالدستور وتؤمن بسيادة القانون ولا اعتقد أنه من الانصاف اتهامها بمثل ما سمعنا قبل قليل، موضوع جدول أعمال الدورة الاستثنائية هناك طريقتين للدعوة للجلسة الاستثنائية إما بطلب من المجلس أو برغبة من جلالة الملك، وفي الحالتين تعقد الدورة الاستثنائية بإرادة ملكية إما بطلب من المجلس أو برغبة من جلالة الملك، وفي الحالتين تعقد الدورة الاستثنائية بإرادة ملكية. لو أننا تقيدنا تماماً بنص المادة (٨٢) الفقرة (٢) وبالنصوص والمواد التي وردت في طلب الزملاء النواب لما استطعنا من إضافة مشاريع قوانين نعتقد بأنها ضرورية وإساسية ويجب أن تبحث خلال هذه الدورة الاستثنائية

ولذلك جاء نص الفقرة (٣) من المادة (٨٢) بحيث إذا كانت الرغبة متوفرة لدى صاحبي الحق بمجلس النواب وجلالة الملك وضعت المادة الثالثة لهذا الغرض لكي تمازج بين

تضمنت ثلاث فقرات، الفقرة الأولى تتعلق بقضية حق وتحديد ما يناقش في هذه الدورة، والفقرة الثانية تناقش حق المجلس في الطلب إلى جلالة الملك لعقد دورة استثنائية له، وبينت الفقرة الثانية أن للمجلس أن يقدم عريضة تتضمن الأغلبية المطلقة لمجلس النواب بين فيها المواضيع التي يراد بحثها، فدور هذه العريضة تبيين وليس دوراً إلزامياً تلزمي الفقرة الثالثة هي مختصة في الموضوع الذي نحن بصدده، الفقرة الثالثة تتعلق بقضية ما يبعث في هذا المجلس سواء كان الدعوة من قبل جلالة الملك شخصياً وبمبادرة منه أو كانت الدعوة بمبادرة من المجلس الكريم، فقد نهت الفقرة الثالثة أنه لا يجوز لمجلس الأمة أن يبعث أي موضوع إلا ما ورد ذكره في الإرادة الملكية، إذن صاحب الاختصاص في تحديد الموضوع هو صاحب الإرادة في هذا الموضوع. وباعتقادي إذا أردنا أن نتحدث عن مثاليات ما ينبغي أن يراعيه صاحب القرار من إرادة الشعب ومثليه فهذه قضية أخلاقية مثالية باعتقادي لم يأتي النص وأراد عليها، نعم نحن قد نعتب عندئذ على صاحب القرار أنه لم يراعي قرارنا وإرادتنا في تضمين قراره ما نريده نحن في هذا المجلس الكريم، لكن النص الدستوري هنا لا يساعد المجلس الكريم في الطلب والزامية صانع القرار أن ينص على قضايا نريدها. وباعتقادي أن ما ورد في الإرادة هو يبين لنا مراد من شرع ومن نادى ومن دعى إلى عقد هذه الدورة. لذلك نحن من خلال الفقه الدستوري المنصوص عليه ملزمون بما ورد وإذا كان هناك من رغبة من تعديل في الدستور لنضمن عندئذ إرادتنا إلزامياً لباعتقادي

الرغبين، وفي كل الاحوال يبقى الحق لجلالة الملك في ارادته الملكية في تحديد جدول الاعمال لو تقيدها او فعلنا ما انتم تقولونه لما تمكنا من وضع قوانين نعرف انها ضرورية وان رغبتم بانها يجب ان تبحث خلال هذه الجلسة

لذلك اريد ان اؤكد مرة اخرى ان هذه الحكومة لم تخالف الدستور ولن تخالفه باذن الله، وسوف تبقى تصر على انها حكومة مستعمل لتأسيس ولتأكيد احترام وسيادة القانون، وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا دولة الرئيس، الاستاذ احمد الازايده

السيد احمد الازايده: بسم الله الرحمن الرحيم شكرا معالي الرئيس

معالي الرئيس اعتقد انه ان كان هناك خلل، وانا ارى ان في الامر خللا، فهو مسؤولية الحكومة. ولو اخذنا رأي معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية باعتباره رأي الحكومة فنحن نضع الامر حقيقة في وضع حرج لسنا بحاجة اليه بمعنى لا اعتقد ان من الحكمة ان نضع الامر وكان جلالة الملك يريد ان يخالف رغبة هذا المجلس، اننا اعتقد ما تم هو تنسيب من الحكومة، وجلالة الملك يوافق على ما تنسبه الحكومة وان كانت الحكومة تقول بانها نسبت الجدول كما طلبه اقلية مجلس النواب ثم كانت رغبة الملك غير ذلك اعتقد من السهل ان تقبل هذا، لكن انا اعتقد ان الامر والدستور واضح ويقول في فتوى الحرقى الامر الملك الخطية والشريعة لا تعني اي وزير من مسؤوليته وبالتالي لا تعني الحكومة من المسؤوليتها فلا تريد ان

ندفع بالامور ونضعها وكان هناك تصادم بين رغبة مجلس النواب وبين رغبة جلالة الملك

ارى ان تكون الامور واضحة، نحن نحاسب الحكومة ان كان هناك خلل وانا ارى ان هناك خللا والامر ما كان يتطلب اكثر من ان يدعى المجلس استنادا الى الفقرة الاولى والفقرة الثانية، فترضع البنود التي طلبها اقلية النواب ثم يضاف ما تريده الحكومة ولن يكون الملك ضد رغبة الحكومة ولا اعتقد انه يريد ان يكون ضد رغبة هذا المجلس

لذلك اعتقد ان من حق هذا المجلس ان يسجل ان الحكومة قد اخطأت بتجاوزها لرغبة المجلس، وان الخطأ خطأ حكومة وبالتالي نخرج من هذا الموضوع ولعلنا نرسي عرفا تنقيده به في المرات القادمة وشكرا معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي وزير الشؤون البرلمانية

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: الحقيقة ما اود ان اوضحه للاخ الكريم للزميل الفاضل هو انني اشرت الى نص الارادة الملكية انها استندت الى الفقرة ١٦ وليس الى الفقرة ٢٠ ولم اكن اقصد ما ذهب اليه في حديثه الان، وانما كنت احتكم الى نصوص صريحة في الارادة الملكية ويتوافقها مع النصوص التي تحكيها في الدستور

ولمنا اضيف الى ما ذكره على لسان بعض الاخوة ان تفسير النص الدستوري للمادة ٨٢ ان الاصل هو ان جلالة الملك هو صاحب الحق بالخطوة الى الدورة الاستثنائية، والاعلان من

الاصل ان يطلب المجلس ذلك، اي يطلب المجلس بالاغلبية المطلقة عقد الدورة الاستثنائية

فطلما استعمل حقه الاصيل فلا حاجة الى اللجوء الى الاستثناء، وطالما استعمل الحق الاصيل اصبح من حقه ان يجدد سواء كان بتنسيب من الحكومة او من غيرها، ان تحدد ايضا المواضيع التي تدرج على جدول اعمال الدورة بمقتضى نص الفقرة ١٦ من المادة ٨١، وشكرا معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس: الاستاذ يوسف المبيضين

السيد يوسف المبيضين: بسم الله الرحمن الرحيم

اولا: اسجل رجائي للرئاسة الجليلة ان تهتم بطلبنا في وقتها المحدد

ثانيا: ونحن نبحت في امور دستورية لا بد من قراءة نصوص الدستور والتقيدها بها، ولا يجوز ان نحمل نصوص الدستور فوق طاقتها

اذا رجعنا الى الفقرة ٢٠ من المادة ٨٢ من الدستور نجدها قد اعطت كما ذكر سماحة الشيخ علي الفقير، قد اعطت لمجلس النواب ان يذكر في العريضة الامور التي يراد بحثها، لكن ليس هناك نص ملزم في الدستور للسلطات العليا ان تأخذ بهذه الامور المراد بحثها من قبل مجلس النواب

فالحقيقة الفصيل في هذا النقاش هل هناك صفة الزامية في الدستور تلزم السلطات العليا بالاخذ بالبنود التي ادرجها مجلس النواب في عريضته؟

محضر الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩١/٧/٨ م ١٩

من الرجوع الى الدستور لا نجد مثل هذا النص ولا يجوز ان نحمل الدستور فوق طاقته ولا ان نحمل النصوص فوق طاقتها، لذا ارى ان ليس هناك اية مخالفة دستورية وان الامر عادي، وارجو ان لا نضيع وقتنا اكثر مما اضعناه، وشكرا

معالي رئيس المجلس: الدكتور محمد الزين

الدكتور محمد الزين: شكرا معالي الرئيس

اود ان ابين لزملائي بانني لست ممن يتغير رايه عندما يتغير موقعه في خدمة الوطن، لذلك انني ارى زملائي وكان هناك خلاف فقهي، بينها ما جاء في الارادة الملكية السامية مجموعة من القوانين وعلى سبيل المثال امامي او سجلت خمسة بنود البيان الوزاري مشروع قانون الاحزاب، مشروع قانون المطبوعات مشروع قانون الكسب غير المشروع، مشروع الجرائم الاقتصادية

فيا حبذا ان يقوم المجلس الكريم بانهاء هذه المشاريع ضمن الدورة الاستثنائية وانني على قناعة بان جميع الناضحين لهذا المجلس الكريم سيقدم لهم الشكر والشكر الجزيل

لذلك اطلب من الزملاء الافاضل اقفال باب المناقشة حول هذا الموضوع والبدء بنقطة ثانية وشكراً معالي الرئيس.

اصوات: نثني على الاقتراح

معالي رئيس المجلس: الباقي عندي الاسماء التالية:

هكذا من الأشهر



الدكتور احمد عتاب، الاستاذ نايف الحديد، الاستاذ ذوقان الهنداوي، الاستاذ حسين علي، الاستاذ عبدالله زريقات، الدكتور احمد عويدي، الاستاذ حمزة منصور، الدكتور قسيم عبيدات، الدكتور محمد الحاج، الدكتور ذيب مرجي

هذه الاسماء مسجلة، هناك اقتراح باقتال باب النقاش وثني عليه، هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟ عدد الاصوات الايدي عاليا رجاء خيلنا نعد الاصوات

السيد الامين العام: ٣٣ من ٦٦

معالي رئيس المجلس: (٣٣ من ٦٦) يفل باب النقاش وشكرا لكم، الاستاذ منصور

السيد منصور مراد: ارجو اضافة اسمي فقط

معالي رئيس المجلس: يعني اقبل باب النقاش

السيد منصور مراد: اقتراحات

معالي رئيس المجلس: على كل حال اخواني يعني هذه جلسة افتتاحية قلنا ولدينا جلسات قادمة ان شاء الله، تفضل ليث شيبلا ما هو الاقتراح؟

السيد ليث شيبلا: كان الاستاذ حسين علي عنده اقتراح عند اقبال باب النقاش الان وفي اقتراح اخر ثني عليه اظن الزميل محمد عضوب الزين يجب ان يصوت على الاقتراحات

معالي رئيس المجلس: ماهو الاقتراح تفضل استاذ حسين؟

السيد حسين علي: انه حيث ان المجلس الكريم ناقش قضية هامة تتعلق بحماية دور المجلس وحماية الدستور وحيث ان السلطة التنفيذية لا تملك اغفال او حلف اي من الامور التي طلبها المجلس في الدورة الاستثنائية ولا الاستهتار بطابعه، فاني اري مؤاخذه الحكومة على استهتارها بطلب المجلس

اصوات: ثني على ذلك

معالي رئيس المجلس: في ثنية على هذا؟ ثنية، تفضل دكتور ذيب

الدكتور ذيب مرجي: سيلي ما دام الامر يتعلق بجعل دستوروي ويجب ان ينضغ لتفسير قانوني وحسب الخلافات اترح ان تحال هذه القضية الدستورية الى اللجنة الخاصة وهي المجلس العالي لتفسير الدستور وشكرا

اصوات: ثني على ذلك

معالي رئيس المجلس: فيه اقتراح وثني عليه من حق الاقتراح ان نطرحه للتصويت من يؤيد اقتراح الاستاذ حسين بمؤاخذه الحكومة على ما قيل من نقاش؟ تفضل دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء: معالي الرئيس الواقع ان هذا كلام المخالفة الدستورية او استعمال كلمات مثل استهتار الحكومة هذا كلام لم يبت فيه، فلذلك لا يجوز التصويت على مثل هذا الاقتراح. اذا كان هناك خلاف وكما عبر بعض الاخوان باهم لا يتفقون مع وجهة النظر اذا كان هناك خلاف فيجب ان يذهب الى جهة مختصة لكي تقول رأيا هل هناك مخالفة ام لا؟ اما ان يصوت على الاقتراح داخل المجلس

محضر الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ٨/٧/١٩٩١ م ٢١

بمثل هذه الطريقة اعتقد انه ليس من الانصاف او العدل ولا هو اتباع الطريق القانوني لمثل هذه الامور لذلك ارجو ان لا يصوت على هذا الاقتراح وهناك اقتراحات اخرى الاخ ذيب طلب بمحوها الى المجلس العالي لتفسير الدستور لذلك يعني يجب ان تأخذ الامور كما هي وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا دولة الرئيس، معالي الاستاذ محمد فارس الطراونة

معالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء: شكرا معالي الرئيس

بتقديري ان مثل هذا الطلب عقوبة وان اصدار العقوبة من جانب واحد امر مرفوض ومقصود به الاساءة الى الحكومة، توجه الحكومة دعم مسيرة الديمقراطية وخدمة الشعب، واذا كان في هذا المجلس من لا يريد استمرار النهج الديمقراطي فان عليه ان يعلن عن مواقفه بصورة واضحة

ان مقولة الزميل الفاضل بهذا الاقتراح مخالفة للنظام الداخلي اولا، وثانيا مخالفة للدستور لان ارادة الملك المستندة الى المادة ٨٢ من الدستور يفترض ان لا تناقش ادبا، وما دام الملك استند الى صلاحياته الدستورية فان من باب الاصول والواجب ان نسلم بما ورد بالارادة الملكية لان الحكومة لم تصدر ارادتها بل الارادة ارادة ملكية بالاستناد الى المادة ٨٢، اما اقحام الحكومة في هذا الموضوع فامر بعد التوضيح الذي تقدم به الزملاء امر مرفوض ولا يجوز

ولهذا اطالب الزميل الفاضل بسحب الاقتراح وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي وزير التعليم العالي

معالي وزير التعليم العالي: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، واضح تماما بان هناك تفسيرين لنص المادة ٨٢ من الدستور

معالي رئيس المجلس: معالي الدكتور اذا سمحت المطروح علينا ليس تفسيرا الان، المطروح هو قبول الاقتراح والتصويت عليه ام لا ولك ان تتحدث بما تشاء بعد ذلك

اقتراح الدكتور ذيب مرجي هو تحويله الى جهة تشريعية تفسر الدستور

معالي وزير التعليم العالي: هذا الذي اريد ان احدث فيه احالته الى المجلس العالي لتفسير نصوص الدستور، لانه لو صوتنا على اقتراح بادانة الحكومة وبعد ذلك جاء رأي المجلس العالي لتفسير نصوص الدستور بان الاجراء دستوري هل يكون ذلك سليما؟

معالي رئيس المجلس: الان فيه رغبة وحسب الاصول فيه اقتراح ثني عليه وطرحناه للنقاش ويأتي الطرف الثاني بلغيه، يعني نحن في جلسة واحدة، معالي وزير البلديات

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: ولا نضيق بهذا الجدل الدستوري الممتاز في هذا اليوم الذي نفتتح فيه هذه المسيرة الديمقراطية لا نضيق ابدا، وفي الحقيقة الرأي

هكذا من الأشهر

والرأي الآخر يجب ان يسودان، الان الجدل الدستوري يتعلق باقتال باب النقاش وما هي الاقتراحات

انا ارى انه لم تقدم اقتراحات محددة قبل اقبال باب النقاش، فدستورياً اقول انه لا يجوز ان تقبل اي اقتراحات بعد الاقبال، يجب ان يكون الاقتراح اصلاً محدد قبل اقبال باب النقاش. لذلك وحسباً لاي خلاف وحيث ان المجلس او الحكومة كل منهما يملك ان يحيل هذا الموضوع الى المجلس العالي دون تصويت فارى ان الامر ليس بحاجة الى اقتراح، لذلك اقترح ان تنتقل بموجب المادة (١٠١) من النظام الداخلي الانتقال الى جدول الاعمال وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي الاستاذ جمال الحريشا

معالي وزير الدولة: سيدي الرئيس

حقيقة انني اسجل عتبي على الزميل الفاضل تحديداً الاستاذ حسين مجلي على الكلام الذي وصف هذه الحكومة بانها تجاوزت

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت فيه نقطة محددة نتكلم عنها رجاءاً ان نبقي بحدودها

معالي وزير الدولة: ما دام الموضوع قانون من جانب دستوري فنحن جميعاً نحتكم الى الدستور وإلى القانون

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليمان عراز نقطة نظام

السيد سليمان عراز: ارى ان النظام واضح في هذا الامر، اقبل باب النقاش دون

اقتراحات الا اقتراح واحد الي قدمه الدكتور ذيب، ولم يقدم اقتراحات اخرى ما تفضل به زميلنا الفاضل الاستاذ حسين مجلي كان اقتراحاً جديداً، في البدء انتقد موقف الحكومة ولم يقدم اقتراحاً لا باللوم ولا بالعتب، الاقتراح جاء بعد اقبال باب النقاش، اقبل باب النقاش على اقتراح واحد وحيد وهو اقتراح الاستاذ مجلي وردده معالي الاستاذ يوسف المبيضين واعتقد انه ليس لدينا الا هذا الاقتراح بحالته او عدم حالته، وشكراً

معالي رئيس المجلس: فقط من ناحية نظامية حقيقة كان هناك اقتراح تحدث استاذ ليث، تحدث استاذ حسين وذكرنا ان اقتراحهم لم يأخذ به وقلنا يعاد ونحدث به واعاده، واقتراح الدكتور ذيب ايضاً وارد وهو يلي هذا الاقتراح

اذا سمح لي الاخوان هناك رجاء حقيقة بان الامر يقف عند هذا الحد ونحن في جلسة افتتاحية ولا نريد ان نبدأ هذه الجلسة والتي رجونا في بدايتها ان تنصب كلياً على جدول الاعمال الموجود، ونحن يأمل بنا ان نقوم بجهد كبير وان تكون الجلسات مستمرة وقلنا بعدها الاذن جلستان اسبوعياً، فلنا رجاء من الاخوة الافاضل ان نقف عند هذا الحد بغض النظر عن اي شيء ويوافق منكم ان نقفل باب النقاش ونغلق النقاش عند هذه النقطة ونبدأ بجدول الاعمال، ولنا مجالات كثيرة ليقول كل اخ من الاخوان رأيه والقرار الاول والاخير هو لكم فاذا وافقتم على ذلك واكرر رجائي لكم ان نقف عند هذا الحد

هل يوافق الاخوة على ذلك؟

على كل حال يبقى النقاش الموضوعات حية ويبقى مجالات النقاش والجلسات القادمة فنقف عند هذا الحد اذا سمحتم، تفضل استاذ يوسف المبيضين

السيد يوسف المبيضين: النقطة الفقهية الدقيقة وان لا تركها بدون تفسير لانها قد تتكرر في المستقبل لنا وللسوانا، فارجو ان يصوت المجلس الكريم على احالة هذا النص الى المجلس العالي للتفسير حتى نأخذ الرأي الشافي ونعمل به في المستقبل

معالي رئيس المجلس: استاذ يوسف ستحول الى استفسار نعم، تفضل الامين العام السيد الامين العام: ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل بن جازي

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب احمد الكوفحي

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟ الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

٣ - تلاوة الكتب الواردة:

أ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان

رقم ١٠١١ تاريخ ٩١/٣/١٩

والمضمن اعادة مشروع قانون

معدل لقانون صندوق شهداء

القوات المسلحة الاردنية لسنة

١٩٩٠ الى المجلس

محضر الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩١/٧/٨ م ٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الاعيان

الرقم ١٠١١/٣١/٣

التاريخ: ١٩٩١/٣/١٩ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بسالشارة الى كتاب معاليكم رقم

(٢٨٣٦) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١١

ارجوا ان ابلي معاليكم ان مجلس الاعيان

قد اقر (مشروع القانون المعدل لقانون صندوق

شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٠)

كما ورد من الحكومة مع التعديلات التي اجراها

مجلس النواب عليه وذلك في جلسة مجلس

الاعيان الخامسة عشرة من الدورة العادية الثانية

المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٣/١٤

الا ان مجلس الاعيان قد قرر في الجلسة

ذاتها اجراء التعديل على المشروع

التعديل

المادة ٤ -

شطب العبارة التالية من المادة ٨ - الفقرة

(أ) (وفق النسب التي تقرها اللجنة).

ابعث لمعاليكم بمشروع القانون كما عدله

مجلس الاعيان للتكرم بعرضه على مجلسكم

الكريم لاجراء المقتضى

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

نسخة الى مدير شؤون مجلس الاعيان

نسخة الى الملف

هكذا من المأهول



معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة القانونية؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

ب - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٠١٢ تاريخ ١٩٩١/٣/١٩ والمتضمن اعادة مشروع قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠ الى المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم ١٠١٢/٣١/٣

التاريخ: ١٩٩١/٣/١٩

الموافق

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة الى كتاب معاليكم رقم (٢٨٣٦)

تاريخ ١٩٩٠/١٢/١١

ارجو ان ابلغ معاليكم ان مجلس الاعيان قد اقر مشروع القانون المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة مع التعديلات التي اجراها مجلس النواب عليه. وذلك في جلسة مجلس الاعيان الخامسة عشرة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٣/١٣، الا ان مجلس الاعيان قد قرر في الجلسة ذاتها اجراء التعديل التالي على المشروع

التعديل:

٣ - اعادة الاعتبار

اضافة العبارة التالية على مطلع المادة (٣٦٤) البند (١) وهي:

(بإستثناء المحكومين بجرائم الخيانة والتجسس)

ابعث لمعاليكم بمشروع القانون كما عدله مجلس الاعيان للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

معالي رئيس المجلس: يحال للجنة القانونية؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام

ج - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٠٦٥ تاريخ ١٩٩١/٣/٢٣ والمتضمن

اعادة القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون ضريبة الدخل الى

المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم ١٠٦٥/٣٢/٣

التاريخ: ١٩٩١/٣/٢٣

الموافق ١٤١١/٩/٧

محضر الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩١/٧/٨ م ٢٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم

(١٠٩٦) تاريخ ١٩٩٠/٤/٧ المتضمن

(القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ قانون

معدل لقانون ضريبة الدخل) والتعديلات التي

اجراها مجلس النواب عليه

ارجو ان ابلغ معاليكم بان مجلس الاعيان

قد ادخل بعض التعديلات على القانون

المذكور، وذلك في الجلسة الخامسة عشرة من

الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ

١٩٩١/٣/١٤

ابعث لمعاليكم بالقانون كما عدله مجلس

الاعيان، رجاء عرضه على مجلسكم الكريم

لاجراء المقتضى

واقبلوا احترامي

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

التعديلات التي اجراها مجلس الاعيان

على القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩

معدل لقانون ضريبة الدخل

المادة ١ - شطب عبارة (١/١/١٩٩٠) والاستعاضة عنها بعبارة (١/١/١٩٩١)

المادة ٤ - المعدلة للمادة (٧) من القانون الاصلي

قرر المجلس الموافقة على البنود (ثانيا) و (ثالثا) و (رابعا) كما وردت في القانون المؤقت،

ورفض الصياغة الواردة عليها من مجلس النواب

المادة ٥ - المعدلة للمادة (١١) من القانون الاصلي

الفقرة (ي):

قرر المجلس اضافة العبارة التالية الى آخرها مباشرة

(على ان يخصم من الضريبة التي تتحقق على الشركة بعد رد ما يزيد عن ال (٣٦٠٠)

دينار الى دخلها مبلغ الضريبة الذي فرض على الشريك مقابل زيادة الراتب الذي

تقاضاه عن مبلغ ال (٣٦٠٠) دينار المسموح بها

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

هكذا من الشاهل

معالي رئيس المجلس: يحال للجنة المالية؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

د - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٠٦٦ تاريخ ١٩٩١/٣/٢٣ والمتضمن اعادة القانسون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩، قانون محكمة العدل العليا الى المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الاعيان

الرقم ١٠٦٦/٣١/٣

التاريخ ١٩٩١/٣/٢٣

الموافق

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة الى كتاب معاليكم رقم (١٦٧٥)

قانون مؤقت لقانون محكمة العدل العليا

رقم (١١) لسنة ١٩٨٩

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون محكمة العدل العليا لسنة ١٩٨٩ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك

الوزير : وزير العدل  
المحكمة : محكمة العدل العليا المنشأة بمقتضى احكام هذا القانون  
القضاء : العمل في وظيفة قضائية تنطبق عليها احكام قانون استقلال القضاء المعمول به

تاريخ ١٩٩٠/٧/١٢ المتضمن (القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا) والتعديلات التي اجراها مجلس النواب عليه

ارجوان ابلغ معاليكم ان مجلس الاعيان قد اقر القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا بعد ان قرر اجراء التعديلات عليه وذلك في جلسته الخامسة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٣/١٤

ابعث لمعاليكم بالقانون كما عدله مجلس الاعيان، رجاء عرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى

واقبلوا احترامامي

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

المادة ٣ - أ - تنشأ محكمة تسمى (محكمة العدل العليا) يكون مقرها في عمان

ب - يتم تشكيلها من رئيس وعدد من الاعضاء القضاة

ج - مع مراعاة احكام المادة (٥) من هذا القانون تسري على رئيس المحكمة وقضااتها ورئيس النيابة العامة الادارية لديها وعلى مساعديه الاحكام والقواعد القانونية التي تسري على القضاة النظاميين بما في ذلك احكام قانون استقلال القضاء المعمول به

المادة ٤ - يشترط فيمن يعين رئيسا لمحكمة العدل العليا او قاضيا او رئيسا للنيابة العامة الادارية فيها ان تتوفر فيه اي من الشروط التالية

أ - ان يكون قد عمل في القضاء مدة لا تقل عن عشرين سنة

ب - اشغل وظيفة مستشار قانوني في احدى الوزارات او الدوائر الحكومية المدنية او وظيفة قضائية بالقوات المسلحة او الامن العام بالاضافة الى العمل في القضاء وممارسة المحاماة مدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة على ان يكون قد عمل من هذه المدة في القضاء والمحاماة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة

ج - ان يكون قد مارس المحاماة مدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة

د - عمل بمرتبة استاذ مدة لا تقل عن خمس سنوات في تدريس القانون في احدى الجامعات الاردنية وعمل في القضاء او المحاماة في الاردن مدة لا تقل عن خمس سنوات

المادة ٥ - أ - تنشأ لدى المحكمة رئاسة للنيابة العامة الادارية تشكل من رئيس يكون بمرتبة قاضي تمييز ومساعد له او اكثر - ويشترط في من يعين مساعدا لرئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة او ينقل الى هذه الوظيفة

١ - ان يكون قد عمل في القضاء مدة لا تقل عن عشرة سنوات

٢ - او اشغل وظيفة مستشار قانوني لدى احدى الوزارات او الدوائر الحكومية المدنية او وظيفة قضائية في القوات المسلحة او الامن العام مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة

٣ - او عمل في القضاء والمحاماة مدة لا تقل عن عشر سنوات

٤ - او مارس المحاماة مدة خمسة عشر سنة على الاقل .

ب - يمثل رئيس النيابة العامة الادارية او من يفوضه من مساعديه خطيا اشخاص الادارة العامة لدى محكمة العدل العليا في الدعوى ، سواء اكانوا مدعين او مدعى عليهم ، وفي جميع اجراءاتها ولاخر مرحلة من مراحلها



المادة ٦- يعين رئيس المحكمة وقضايتها ورئيس النيابة العامة الادارية لديها ومساعدوه بارادة ملكية سامية بناء على قرار من المجلس القضائي

المادة ٧ - ١ - للوزير في حالة الضرورة ان يتدب بصورة مؤقتة ولمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر:

١ - ايا من قضاة المحكمة ورئيس النيابة العامة الادارية فيها ليعمل قاضيا في محكمة التمييز او رئيسا لمحكمة استئناف

٢ - ايا من قضاة محكمة التمييز ليعمل قاضيا في المحكمة او رئيسا للنيابة العامة الادارية لديها

٣ - ايا من مساعدي رئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة ليعمل قاضيا في اي محكمة من محاكم البداية او مساعدا للنائب العام

ب - للمجلس القضائي بناء على تنسيب الوزير تمديد الانتداب في اي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة للمدة التي تقتضيها الضرورة

المادة ٨ - ١ - ٢ - مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة تتعقد المحكمة من هيئة او اكثر يشكلها رئيس المحكمة تتألف كل منها من رئيس واربعه قضاة على الاقل، ويجعل الرئيس الدعاوى المقدمة الى المحكمة على هيئاتها

ب - اذا لم يكن رئيس المحكمة مشتركا في اي هيئة من هيئاتها فيرأسها القاضي الاعلى رتبة من اعضائها او اقدمهم في الرتبة اذا تساوا فيها، ويرأسها اقدمهم في التعين في القضاء اذا تساوا في الاقدمية في الرتبة واذا تساوا في تلك الاعتبارات جميعها فيرأس الهيئة اكبر اعضائها سنا

ج - اذا رأت احدى هيئات المحكمة الرجوع عن مبدأ قانوني كانت قد قررتة هي او هيئة اخرى، او تبين لها ان في الدعوى المعروضة عليها مبدأ قانونيا مستحددا، او هاما فتتعقد المحكمة بكامل اعضائها باستثناء الغائب منهم لاي سبب من الاسباب وذلك للنظر في الدعوى واصدار الحكم فيها بما تراه موافقا بشأن ذلك المبدأ

المادة ٩ - ١ - تختص المحكمة دون غيرها بالنظر في الطعون المقدمة من ذوي المصلحة والمتعلقة بما يلي:

١ - الطعون بنتائج انتخابات مجالس الهيئات التالية: البلديات، غرف الصناعة والتجارة والنفقات، والجمعيات والنوادي المسجلة في المملكة، وفي سائر الطعون الانتخابية التي تجري وفق القوانين والانظمة النافذة المعمول

عصر الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩١/٧/٨ م ٢٩

٢ - الطعون التي يقدمها ذوو الشأن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة او المتعلقة بالزيادة السنوية، او بالتفريع او بالنقل او الانتداب او الاعارة

٣ - طلبات الموظفين العموميين بالغاء القرارات الادارية النهائية الصادرة باحالتهم على التقاعد او الاستبعاد او بفصلهم من وظائفهم او فقدانهم لها ايقافهم عن العمل بغير الطريق القانوني

٤ - طلبات الموظفين العموميين بالغاء القرارات النهائية الصادرة بحقهم من قبل السلطات التأديبية

٥ - المنازعات الخاصة بالرواتب والعلاوات والحقوق التضاعدية المستحقة للموظفين العموميين او المتقاعدين منهم او لورثتهم

٦ - الطعون التي يقدمها اي متضرر بطلب الغاء اي قرار او اجراء بموجب اي قانون يخالف الدستور او اي نظام يخالف الدستور او القانون

٧ - الطعون التي يقدمها اي متضرر بطلب وقف العمل باحكام اي قانون مؤقت يخالف للدستور او نظام مخالف للقانون او الدستور

٨ - الطعون والمنازعات والمسائل التي تعتبر من اختصاص المحكمة بموجب اي قانون اخر

٩ - الدعاوى التي يقدمها الافراد والهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية

١٠ - الطعن في اي قرار اداري نهائي حتى لو كان محصنا بمقتضى القانون الصادر بمقتضاه

١١ - الطعن في اي قرارات نهائية صادرة عن جهات ادارية ذات اختصاص قضائي فيما عدا القرارات الصادرة عن هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل

ب - تختص المحكمة في طلبات التعويض عن القرارات والاجراءات المنصوص عليها في الفقرة واه السابقة من هذه المادة سواء رفعت اليها بصفة اصلية او تبعية.

ج - ١ - لا تختص محكمة العدل العليا بالنظر في الطلبات او الطعون المتعلقة باعمال السيادة

٢ - لا تقبل الدعوى المقدمة من اشخاص ليست لهم مصلحة شخصية

المادة ١٠ - تقام الدعاوى على من اصدر القرار المطعون فيه ويشترط ان تستند الدعوى على سبب او اكثر من الاسباب التالية

هكذا من الشغل

أ - عدم الاختصاص

ب - مخالفة الدستور أو القوانين أو الأنظمة أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها

ج - اقتران القرار أو إجراءات إصداره بعيب في الشكل

د - إساءة استعمال السلطة

المادة ١١ - يعتبر في حكم القرار الإداري رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار أو امتناعها عن اتخاذه، إذا كان يترتب عليها اتخاذه بمقتضى التشريعات المعمول بها

المادة ١٢ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة تقام الدعوى لدى المحكمة باستدعاء خطي يقدم إليها خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ تبليغ القرار الإداري المشكوك منه للمستدعي أو من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو بأي طريقة أخرى إذا كان التشريع ينص على العمل بالقرار من ذلك التاريخ أو يقضي بتبليغه لذوي الشأن بتلك الطريقة.

ب - في حالة رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار أو امتناعها عن ذلك وفقا لما هو مبين في المادة (١١) من هذا القانون تبدأ مدة الطعن المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بعد انقضاء (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديم المستدعي طلبا خطيا لتلك الجهة لتتخذ ذلك القرار

ج - تقبل دعوى الطعن بالقرارات الإدارية المتعمدة في أي وقت دون التقيد بميعاد

المادة ١٣ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (٥) من هذا القانون لا تسمع الدعوى لدى المحكمة إلا إذا كان استدعاؤها موقعا من محام استاذ (مارس المحاماة بهذه الصفة لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو عمل في وظيفة قضائية لمدة مماثلة قبل ممارسته للمحاماة) بوكالة المستدعي لتقديم الدعوى وتمثيله لدى المحكمة في جميع إجراءات المحاكمة وحتى صدور الحكم النهائي فيها

ب - يشترط في استدعاء الدعوى التي تقام لدى المحكمة ما يلي:

١ - أن يكون مطبوعا بوضوح وعلى وجه واحد من كل ورقة

٢ - أن يدرج فيه موجز عن وقائع الدعوى ومضمون القرار المطعون فيه وأسباب الطعن والطلبات التي يريدها المستدعي من دعواه بصورة محددة.

المادة ١٤ - أ - يرفق استدعاء الدعوى بالبيانات الخطية التي يستند إليها المستدعي في إثبات دعواه وقائمة بأسماء الشهود الذين يعتمد على شهادتهم في ذلك الأثبات، كما يرفق الاستدعاء بالقرار المطعون فيه إذا كان قد تم تبليغه للمستدعي، ويجوز أرفاق الاستدعاء بنسخ أو صور عن تلك البيانات الخطية على أن تكون مصدقة من محامي المستدعي بأنها مطابقة لأصولها

محضر الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ٨/٧/١٩٩١ م ٣١

ب - تستثنى من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة الوثائق والمستندات والسجلات والملفات التي يتم الاحتفاظ بها من قبل الجهات الإدارية الرسمية العامة أو الجهات الأخرى لأعمالها واستعمالها الخاص التي لا يجوز تبليغها لذوي الشأن أو تسليمها للغير، ويكتفى بالإشارة إليها بوضوح وبصورة محددة في استدعاء الدعوى

المادة ١٥ - يقدم استدعاء الدعوى إلى رئيس الكتاب في المحكمة مع المرفقات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (١٤) من هذا القانون وبعدد آخر من النسخ يكفي لتبليغها لكل من المستدعي ضده أو ضدهم إذا كانوا أكثر من واحد، ويكتفى بتقديم نسخة واحدة للمستدعي ضدهم إذا كانوا من غير أشخاص الإدارة العامة الحكومية الذين ينوب عنهم محام واحد

المادة ١٦ - يستوفى عند تقديم الدعوى إلى المحكمة الرسم الخاص بدعوى محكمة العدل العليا المنصوص عليه في نظام رسوم المحاكم

المادة ١٧ - أ - للمستدعي ضده أن يقدم للمحكمة لائحة جوابية على استدعاء الدعوى خلال (١٥) يوما من تاريخ تبليغه الاستدعاء ولرئيس المحكمة تخفيض هذه المدة بناء على طلب المستدعي أو تمديدتها بناء على طلب المستدعي ضده وذلك لمدة لا تقل عن يوم ولا تزيد على عشرة أيام ويشترط في الحالتين أن يقدم الطلب معللا خلال المدة الأصلية لتقديم اللائحة الجوابية، وينظر فيه في جلسة واحدة يعقدها رئيس المحكمة للطرفين ليثبت كل منهما الأسباب التي أوردها في طلبه دون غيرها وتبدأ المدة المخفضة أو المدة الإضافية التي شملها التمديد من تاريخ تبليغ الطالب موافقة رئيس المحكمة على الطلب

ب - إذا كانت الدعوى مقامة على جهة أخرى من غير أشخاص الإدارة العامة في الحكومة فلا تقبل اللائحة الجوابية فيها إلا إذا كانت موقعة من محام استاذ بوكالة المستدعي ضده لذلك الغرض ولتمثيله في إجراءات المحاكمة في الدعوى وحتى صدور الحكم النهائي فيها

ج - تسري على اللائحة الجوابية أحكام الفقرة (ب) من المادة (١٣) وأحكام المواد (١٤) و (١٥) و (٢١) من هذا القانون ويترتب على المستدعي ضده أن يقدم لائحته الجوابية مع المرفقات المنصوص عليها في المادة (١٤) المشار إليها

د - تبلغ اللائحة الجوابية مع المرفقات بها للمستدعي وله حق الرد عليها خلال (٧) سبعة أيام من تاريخ تبليغها إليه

هكذا من الأشهر



هـ - للمحكمة من تلقاء نفسها ان تدعو المستدعي دون دعوة المستدعي ضده للرد على استفساراتها او تقديم ايضاحات كما ان لها ان ترد الدعوى اذا رأت ان لا وجه لاقامتها

المادة ١٨ - للمحكمة ان تكلف الطرفين في اي دعوى مقامة لديها او ايا منها تقديم لائحة اضافية او اكثر لتوضيح او تفصيل اي من الوقائع او الاسباب الواردة في استدعاء الدعوى او في اللائحة الجوابية عليه او في الرد على هذه اللائحة، سواء قبل المباشرة في نظر الدعوى او في اي مرحلة من مراحلها.

المادة ١٩ - أ - لا يجوز لاي من المستدعي او المستدعي ضده ان يقدم او يورد اثناء النظر في اي دعوى امام المحكمة اي وقائع او اسباب لم تكن قد ادرجت في استدعاء الدعوى او في اللائحة الجوابية عليه او في الرد عليها

ب - تعتبر اي وقائع واسباب اوردها اي من طرفي الدعوى مسلما بها من قبل الطرف الاخر اذا لم ينكرها صراحة وبصورة محددة في اللائحة الجوابية بالنسبة للمستدعي ضده او في الرد عليها بالنسبة للمستدعي

المادة ٢٠ - للمحكمة ان تصدر اي قرار تهديدي تراه مناسباً في الدعوى سواء عند تقديمها او بعد المباشرة في النظر فيها وذلك بناء على طلب معلل من صاحب المصلحة من الطرفين بما في ذلك وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتاً اذا رأت ان نتائج تنفيذه قد يتعذر تداركها والمحكمة ان تلزم طالب وقف التنفيذ بتقديم كفالة مالية وفقلاًلما تقرره من حيث مقدارها وشروطها لمصلحة الطرف الاخر ولغيره من ترى المحكمة ان عطلاً وضراً قد يلحق بهم اذا ظهر ان طالب وقف التنفيذ لم يكن محقاً في دعواه سواء بصورة كلية او جزئية

المادة ٢١ - تعتبر المرفقات الخطية التي يقدمها المستدعي الى المحكمة مع استدعاء دعواه بمقتضى احكام المادة (١٤) من هذا القانون ممثلة لبياناته الخطية في الدعوى ولا يجوز له تقديم غيرها او غير اصولها اذا كان ما قدمه مع استدعائه نسخاً او صوراً مصدقة عنها، على انه يجوز للمحكمة الموافقة على ان يقدم بيانات خطية اخرى اثناء المحاكمة اذا كانت ذات علاقة مباشرة بالدعوى ومجدية في اثباتها واثبت لها ان البيانات الخطية التي يطلب ابرازها موجودة لدى احدى الجهات الادارية الرسمية العامة او الجهات الاخرى وانها قد رفضت تزويدها بها او امتنعت عن ذلك او زودته بها بعد تقديم دعواه وكانت المدة القانونية لتقديدها قد انقضت عند تزويده بتلك البيانات

عصر الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩١/٧/٨م ٣٣

المادة ٢٢ - تحدد المحكمة موعد للنظر في الدعوى في اقرب وقت بعد انتهاء اجراءات تبادل اللوائح فيها او انقضاء المدة المقررة لذلك، وتبلغ ذلك الموعد للفرقاء في الدعوى

المادة ٢٣ - أ - اذا لم يحضر المستدعي امام المحكمة في الموعد المحدد للمباشرة في النظر في دعواه او تخلف عن حضور اي جلسة من جلسات المحاكمة فيها دون عذر مشروع تقبله المحكمة فتقرر المحكمة ردها، على انه يحق لذلك الشخص تقديم دعوى جديدة

ب - اذا لم يحضر المستدعي ضده في اي جلسة من جلسات المحاكمة في الدعوى دون عذر مشروع، فتجري محاكمته فيها بصورة غيابية على انه يحق له ان يحضر في جلسات المحاكمة التالية وابداء الدفع القانونية لا الواقعية

المادة ٢٤ - تنظر المحكمة في الدعوى المقامة لديها مرافعة وبصورة علنية الا اذا قررت من تلقاء نفسها او وافقت على طلب أحد الفرقاء النظر في اي دعوى سرا وذلك بناء على مقتضيات المصلحة العامة

المادة ٢٥ - أ - يجوز لمن له علاقة بدعوى قائمة لدى المحكمة ويتأثر من نتيجة الحكم الذي سيصدر فيها ان يطلب من المحكمة ادخاله في الدعوى كشخص ثالث فيها، فاذا اقتنعت المحكمة بالاسباب التي قدمها وبياناته عليها انه سيتأثر من الحكم على ذلك الوجه تقرر قبوله في الدعوى بتلك الصفة ويترتب عليه عند ذلك ان يقدم الى المحكمة لائحة بدفاعه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تفهيمه او تبليغه القرار بقبول طلبه وتسري على هذه اللائحة احكام المواد (١٣ و ١٤ و ٢١) من هذا القانون واحكامه الاخرى المتعلقة بالاستدعاءات واللوائح

ب - تبلغ لائحة الشخص الثالث الى طرفي الدعوى، ولكل منهما الرد عليها خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغها اليها دون ان يعتبر مسلماً باي من الاسباب والوقائع الواردة فيها اذا لم ينكرها في رده او لم يرد عليها اصلاً

ج - يدعى الشخص الثالث لحضور المحاكمة في الدعوى بعد انتهاء مدة الرد على لائحته، وتطبق عليه جميع اجراءات المحاكمة المنصوص عليها في هذا القانون، ويحق له تقديم بياناته ومرافعاته بعد انتهاء طرفي الدعوى من تقديم بياناتهما ومرافعاتهما وفقاً لاحكام هذا القانون

المادة ٢٦ - أ - عند مباشرة المحكمة في نظر الدعوى يبدأ المستدعي بسرد وقائع دعواه كما وودت في استدعائه ويقدم بياناته لاثباتها وبعد ذلك يعرض المستدعي ضده اوجه

هذه من الأعمال

دفاعه في حدود ما جاء في لائحته الجوابية ويقدم بيناته عليها، ثم تستمع المحكمة الى المرافعة الاخيرة لكل من الطرفين مبتدئة بالمستدعي، وتصدر حكمها بعد ذلك في الدعوى باجماع او باكثرية اراء الهيئة الحاكمة وذلك في الجلسة ذاتها او في اي جلسة اخرى تعقدها لهذا الغرض وذلك خلال مدة لا تزيد على شهر واحد على ان يسجل المخالف رأيه في الحكم خطيا

ب - يكون حكم المحكمة في اي دعوى تقام لديها قطعيا لا يقبل اي اعتراض او مراجعة باي طريق من الطرق ويتوجب تنفيذه بالصورة التي صدر فيها واذا تضمن الحكم الغاء القرار الاداري موضوع الدعوى فتعتبر جميع الاجراءات والتصرفات القانونية والادارية التي تمت بموجب ذلك القرار ملغاة من تاريخ صدور ذلك القرار

المادة ٢٧ - لا يسمع طلب تأجيل النظر في اي دعوى لدى المحكمة لاكثر من مرتين اثنتين وللمدة التي تراها المحكمة مناسبة ويشترط في الطلب ان يكون خطيا ويستند الى اسباب محددة ويعزز بالوثائق الخطية التي تثبتها بما في ذلك التقارير الطبية في حالة المرض

المادة ٢٨ - لا يجوز اسقاط اي دعوى لدى المحكمة اسقاطا مؤقتا او تأجيلها لوقت غير معين

المادة ٢٩ - اذا وقع خلاف في الاختصاص في اي دعوى بين محكمة العدل العليا ومحكمة اخرى فيتم تعيين المرجح للنظر في تلك الدعوى من قبل هيئة قضائية مؤلفة من رئيس محكمة التمييز رئيسا وعضوية رئيس المحكمة واحد قضائيا واثنين من قضاة محكمة التمييز يعينهم جميعا المجلس القضائي

المادة ٣٠ - عندما تصدر المحكمة حكمها النهائي في الدعوى تحكم فيه برسم ومصاريف الدعوى كاملة على الطرف الخاسر لها، وينصفها اذا خسر جزءا منها، واما اتعاب المحاماة فتقدرها المحكمة وفقا لما تراه متناسبا مع الدعوى والجهد الذي بذل فيها.

المادة ٣١ - يلغى اي نص او حكم في اي تشريع اخر يتعارض مع احكام هذا القانون

المادة ٣٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

مجلس الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ٨/٧/١٩٩١ م ٣٥

مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين  
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة  
المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١ على  
المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٣٠٦٧/٦/١٠/٥٦

التاريخ ١٤١١/٩/٢٨

الموافق ١٩٩١/٤/١٣

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من  
(مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين  
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة  
المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١ بشكله الذي  
اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ  
١٩٩١/٤/٩ مع الاتفاقية الملحقه به، رجاء  
احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

قرر مجلس الوزراء الموافقة على (مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة  
الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١) بشكله التالي

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩١

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

حكومة المملكة البلجيكية

معالي رئيس المجلس: الاستاذ فارس  
الناقلي

السيد فارس الناقلي: شكرا معالي  
الرئيس

يتبين ان قانون محكمة العدل العليا كان  
قد ذهب الى مجلس الاعيان بتاريخ  
١٩٩٠/٧/١٢، القانون اقر من قبل مجلس  
النواب منذ عام وهذا قانون مهم جدا يعود البنا  
لمجلس النواب بعد عام. فنطلب من الرئاسة  
الموقرة بحث هذا الموضوع مع دولة رئيس مجلس  
الاعيان والاعيان الكرام ان القوانين المهمة  
والتي ينظر اليها شعبنا بشغف لانها ان تنتهي  
بسرعة من الزملاء الكرام في مجلس الاعيان  
وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا وسبيحت  
هذا ان شاء الله، البند الذي يليه

السيد الامين العام:

هـ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٣٠٦٧

تاريخ ١٩٩١/٤/١٣ والمتضمن احالة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية صحيحة وناقلة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون

## ترجمة

اتفاقية بين حكومة المملكة البلجيكية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية الخاصة بتقديم قرض من حكومة المملكة البلجيكية الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
ان حكومة المملكة البلجيكية (ويشار اليها بالحكومة البلجيكية) وحكومة المملكة الاردنية (ويشار اليها بالحكومة الاردنية)

ونظرا للعلاقات الاقتصادية بين بلجيكا والاردن والرغبة في المحافظة على تطوير وتوسيع هذه العلاقات، واهتمام بلجيكا بالانضمام الى المجتمع الدولي في جهوده لمساعدة الدول التي تأثرت بازمة الخليج، واستنادا الى نصوص التشريع المؤرخ في ١٩٦٤/٦/٣ والمعدل بالارادة الملكية رقم ٧٥ تاريخ ١٩٦٧/١١/١٠ بموجب القانون المؤرخ في ١٩٨١/٨/١٠ وكذلك الارادة الملكية رقم ٥٢٦ المؤرخة في ١٩٨٧/٣/٣١ فان وزير المالية في المملكة البلجيكية والوزير المسؤول عن العلاقات التجارية الخارجية والمفوض بمنح القروض والمساعدات، فان القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية يهدف الى تخفيف العبء الناجم عن تزايد العجز في ميزان المدفوعات الاردني الناتج عن الظروف الخاصة والسائدة في منطقة الخليج

بناء عليه فقد تم الاتفاق على ما يلي

## المادة الاولى

## استغلال القرض

- ١ - تقدم الحكومة البلجيكية الى الحكومة الاردنية قرضا بقيمة (٢٠٠) مليون فرنك بلجيكي
- ٢ - يقدم هذا القرض الى الحكومة الاردنية من خلال دفعة واحدة بالفرنك البلجيكي يفتح في حساب ( بلا فوائد) في البنك الوطني البلجيكي باسم البنك المركزي الاردني

محضر الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩١/٧/٨ ٣٧

٣ - سيتم الدفع وبالسعة الممكنة بعد ان يتم تجهيز الوثائق الرسمية المشار اليها في المادة (٨) من هذه الاتفاقية

## المادة الثانية

## الفائدة

- ١ - تدفع الحكومة الاردنية فائدة بمعدل ٢٪ سنويا على الرصيد المستحق من القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية
- ٢ - يتم احتساب الفائدة بعد عشر سنوات من تاريخ الدفع المنصوص عليه في هذه الاتفاقية والمشار اليه في الفقرة (٢) من المادة ٧ من هذه الاتفاقية وتدفع هذه الفوائد بالفرنك البلجيكي الى البنك الوطني البلجيكي في بروكسل ممثل الخزينة البلجيكية
- ٣ - تستحق الفائدة سنويا وبشرايخ ١٢/٣١ من كل سنة واول دفعة تستحق في ٢٠٠١/١٢/٣١

## المادة الثالثة

## السداد

- ١ - يتم سداد قيمة هذا القرض من قبل الحكومة الاردنية الى الحكومة البلجيكية على عشرين قسما وقيمة كل قسط (١٠) ملايين فرنك بلجيكي
- ٢ - يتم السداد بالفرنك البلجيكي في بروكسل الى البنك الوطني البلجيكي بصفته ممثل الخزينة البلجيكية، ويتم ذلك سنويا في ١٢/٣١ من كل سنة، وتكون الدفعة الاولى في ٢٠٠١/١٢/٣١

## المادة الرابعة

## استغلال القرض

- المساعدة المالية المقدمة بموجب هذه الاتفاقية يجب ان تستخدم وعلى وجه الحصر من قبل الحكومة الاردنية لشراء السلع والخدمات البلجيكية المبينة لاحقا
- ويجب ان تحدد الاجراءات الفنية لتنفيذ شروط هذه الاتفاقية بشكل مشترك من خلال تبادل كتب بين الحكومة البلجيكية والحكومة الاردنية

هكذا من الأشهر



## المادة الخامسة

السلع المشتراة بموجب هذه الاتفاقية يجب ان تنقل بنسب متساوية وفق وثائق الشحن  
BILLS OF LADING الصادرة عن مجموعة اتحاد مالكي سفن الشحن البحري  
البلجيكية، سواء كان مالكا للشحن البحري او يعمل بالشحن البحري على مسؤوليته الخاصة  
من جهة او مالكي سفن الشحن وعاملي الشحن البحري من البلد المستفيد

## المادة السادسة

الدفعات الخاصة بالقرض والمقدمة بموجب هذه الاتفاقية بغرض تسوية حساب القرض  
يجب ان تكون معفاة من كل الرسوم والضرائب الحالية او المستقبلية، مهما كانت والتي قد تفرض  
على الدفعات تحت شروط او أنظمة كل من الحكومة البلجيكية او الحكومة الاردنية

## المادة السابعة

يقوم البنك الوطني البلجيكي والبنك المركزي الاردني كممثلين عن حكومتيهما وبموجب  
اتفاق مشترك، باتخاذ التدابير الفنية المطلوبة لتنفيذ شروط هذه الاتفاقية

## المادة الثامنة

تعتبر شروط هذه الاتفاقية سارية المفعول في التاريخ الذي يحدد بالذكرات المتبادلة والتي  
تنص بان الاجراءات المطلوبة من الجهات التشريعية الوطنية لكل طرف من اجل تنفيذ مقررات  
هذه الاتفاقية قد تم التقيد بها

بان الموقعين ادناه والمفوضين لهذا الغرض قد وقعوا على هذه الاتفاقية

وقعت بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٨ على نسختين أصليتين باللغة الانجليزية

عن حكومة المملكة البلجيكية  
عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

محضر الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المتعقدة في ١٩٩١/٧/٨ م ٣٩

معالي رئيس المجلس: اللجنة المالية؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

و - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٥٣٨٤  
تاريخ ١٩٩١/٦/١٩ والمتضمن احالة  
مشروع قانون معدل لقانون الضريبة  
الاضافية لسنة ١٩٩١ على المجلس مع  
اعطائه هيئة الاستعجال

رئاسة الوزراء

الرقم ض ٥٣٨٤/٩

التاريخ ١٤١١/١٢/٧

الموافق ١٩٩١/٦/١٩

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من  
(مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية  
لسنة ١٩٩١ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في  
جلسته المتعقدة بتاريخ ١٩٩١/٦/٨، مع  
الاسباب الموجبة له، رجاء احالته الى مجلس  
النواب للنظر في اقراره مع اعطاء صفة  
الاستعجال

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩١

قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع  
القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من  
تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يعدل القانون الاصلي باضافة المادة التالية اليه رقم (١٢)

المادة (١٢)

تبقى الانظمة والقرارات التي صدرت بمقتضى المادة (١٢) من القانون الاصلي قبل  
القائها سارية المفعول وذلك اعتبارا من ٩٩١/٤/١٤ ويعتبر ما استوفى بموجبها صحيحا  
وبالنسب الواردة فيها الى ان تعدل وفقا لاحكام هذا القانون

المادة ٣ - يعاد ترقيم المواد (١٢) و (١٣) و (١٤) من القانون الاصلي لتصبح (١٣) و (١٤) و  
(١٥) على التوالي

الاسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون الضريبة الاضافية

١ - اصدر مجلس الوزراء وبحسب صلاحيته المخولة بموجب المادة (١٦) من القانون الاصلي  
رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ قانون الضريبة الاضافية والتي تم تعديل رقمها لتصبح (١٢)  
بموجب القانون المؤقت للمعدل رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٨ عددا من الانظمة والقرارات تهدف  
الى

هكذا من المأهول

- ١ - تحقيق ضريبة اضافية لزيادة موارد وتغطية العجز في قانون الموازنة العامة  
ب - اعفاء بعض السلع الاساسية والضرورية من الضريبة بهدف تخفيض اسعارها للمواطن الاردني  
ج - اعفاء الجهات الدبلوماسية وضيوف الحكومة الرسميين والافواج السياحية من دفع ضريبة المغادرة

٢ - صدر القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩١ المعدل لقانون الضريبة الاضافية الاصلي وكان من جملة احكامه ما ورد في المادة (٧) منه التي الفت المادة (١٦) من القانون الاصلي التي اصبحت تحمل الرقم (١٢) بموجب القانون المعدل رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٨، ولم تتضمن هذه المادة نصا يبيي العمل بالانظمة والقرارات التي صدرت بموجب المادة (١٦) التي اصبحت تحمل الرقم (١٢)

٣ - ولما كانت هذه الانظمة والقرارات تحقق ضريبة اضافية تقدر بالملايين ويحقق بعضها اهدافا اجتماعية واقتصادية للمواطنين واصبحت جزءا من نظام الضرائب في الدولة استوعبها الاقتصاد الوطني، وان عدم بقاء العمل بها يؤثر بشكل كبير على موارد الخزينة الامر الذي استتوجب وضع المشروع المرفق

معالي رئيس المجلس: للجنة المالية؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام: ٤ - تحديد موعد لتقديم الحكومة بيانها الوزاري

معالي رئيس المجلس: طلب دولة الرئيس ان يكون موعد تقديم البيان الوزاري يوم الخميس، اذا رأى المجلس ذلك فسيكون موعد لقاء البيان من قبل الحكومة هو يوم الخميس الساعة العاشرة صباحا

الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: اذن يوم الخميس الساعة العاشرة صباحا، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٥ - ما يجد من اعمال (دعوة اللجان الدائمة والمؤقتة للاجتماع لملاء الشواغر فيها كل حسب اختصاصه

معالي رئيس المجلس: اذا سمح الاخوان وكما اشار الكثير من اخواني الان الى ضخامة جدول الاعمال وإلى الاعمال المتراكمة وبهذه المناسبة ارجو ان اذكر اللجنة القانونية بالتعديلات التي طلبت على النظام الداخلي للمجلس لعل يكون في النظام الداخلي او في اي تشريع اخر ان تكون اللجان لها الحق ان تعمل داخل او خارج الدورة في بعض القضايا الاساسية التي لا تتطلب اجتماع المجلس بشكل كامل

ارجو اخواني رؤساء اللجان ومقرري اللجان الدائمة والمؤقتة اللقاء ان امكن الان بعد هذه الجلسة لملاء الشواغر التي حصلت نتيجة ان بعض بعض الاخوة الذين اصبحوا وزراء، وتتطلب رئاسة اللجنة ان يكون من اعضاء اللجان

فاذا سمح الاخوان بعد هذه الجلسة او باقرب فرصة ممكنة وسنلتقي برؤساء ومقرري اللجان في اقرب وقت ان شاء الله وتقديم توصياتهم في اول جلسة حتى تبدأ اللجان تعمل فوراً، هذا ما لدي من ملاحظات، معالي الاستاذ عبدالرؤوف تفضل

السيد عبدالرؤوف الروابدة: اذا كان الحديث عن رؤساء اللجان ومقرريها فهي صلاحيات للجان نفسها، اذا كان الحديث عن تبعية شواغر ناقصة في بعض اللجان فالمجلس هو صاحب الصلاحية الوحيدة

اما انا اتفق على معاليك ان تطرح موضوع لجنة التحقيق النيابية اذ لا يجوز ان يكون وزير عضواً في لجنة التحقيق مع الوزراء، وشكراً

اصوات: نثني على ذلك

معالي رئيس المجلس: هذا ما هو مطلوب استاذ عبدالرؤوف، اننا اعتدنا ان تنسب للجان عندما تجتمع، اعتدنا وليس نصاً، ان تنسب الى المجلس والمجلس هو صاحب القرار بذلك اما يقلل التنسيب او يعدل، هذا ما قصدناه، ولجنة التحقيق النيابية في مقدمة هذه اللجان التي عناها، الاستاذ ليث

السيد ليث شبيلات: معالي الرئيس

فيما يخص لجنة التحقيق النيابية كان واضحاً من النقاش وتوجه المجلس حينها اقرت ان هذه اللجنة لجنة مستمرة تبقى في عملها انعقد المجلس ام لم ينعقد، وتبقى لمدة مجلس النواب وليس لمدة الدورة، وعلى هذا الشرط انا شخصياً رضى ان ادخل في هذه اللجنة

الان الواضح ان اللجنة لا تفسر عملها بهذا الشكل وانما تربط عملها بانعقاد المجلس، فهذه نقطة يجب ان نبينها لانه لا يمكن للجنة تحقيق مكلفة بالتحقيق في امور كثيرة ان تجتمع اربع اشهر في السنة واذا رزقنا الله دورة استثنائية ان نجتمع، هذا امر يجب ان يبت

ثانياً: ايضاً قضية الوزراء خاصة في هذه اللجنة يجب ان تبت، خاصة يعني حقيقة ان هذه النفسية وتغير الوزراء ودخولهم في اللجان ودخولهم في مجلس الوزراء لا ندري بعد ذلك من سيحاسب من؟ اختلط الخابل بالنابل، هنالك من اصبح وزيراً وهناك من يبقى متطلماً الى وزارة. الطريقة لمحاسبة الفساد الذي حدث يجب ان يكون من اشخاص لا يتطلعون الى اي مكافئة من السلطة التنفيذية وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي الاستاذ سليم الزعبي

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: شكراً معالي الرئيس، يبدو ان الحماض يأخذ الاخوان هذا الصباح أو أخذ بهم أو ببعضهم، لو اعطوني فرصة لكنت ساقت في هذه الجلسة ان تقبل استقالي من رئاسة

هكذا من الشاغل